الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTRY OF AGRICULTURE, RURAL DEVELOPMENT AND FISHERIES

CABINET
Communication and Media Cell

الـديـوان
خلية الاتصال والإعلام

ملخص الصحافة

Press Summary



نشـــــــاط الوزيـــــــر
The Minister's activities

الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون
The second session of the Algerian-Belarusian Joint Cooperation Committee

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

الثلاثاء 17 نوفمبر 2026 16:42

الجزائر- بيلاروسيا

خالدي يزور بمينسك عددا من المنشآت الصناعية



مينسك- قام وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري, سيد علي خالدي, اليوم الثلاثاء بمينسك, عشية انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني, بزيارة إلى عدد من المنشآت الصناعية, والتي شكلت فرصة لبحث آفاق الشراكة الثنائية.

فخلال زيارته لمقر الشركة البيلاروسية "ماز" للصناعات الميكانيكية وإنتاج الشاحنات والحافلات والمقطورات, تلقى السيد خالدي شروحا مفصلة حول تطور الشركة فضلا عن استراتيجية جمهورية بيلاروسيا في مجال الصناعات الميكانيكية، والجهود المبذولة لتحديث خطوط الإنتاج وتعزيز القدرات الصناعية.

كما قام وزير الفلاحة والوفد المرافق له بزيارة للشركة البيلاروسية لصناعة الجرارات الفلاحية "أم تي زاد" رفقة وزير الصناعة البيلاروسي أندري كوزنيتسوف, حيث عاين مرافق الشركة المتخصصة في إنتاج مختلف أنواع العتاد الفلاحي لا سيما الجرارات والحصادات المخصصة للمناطق الوعرة.

وهنا، تلقى السيد خالدي عرضا تقنيا حول قدراتها الإنتاجية واستراتيجيتها في مجال تصنيع الجرارات والمعدات الفلاحية، كما اطلع على مختلف خطوط الإنتاج والتجميع، وتكنولوجيات تصنيع هذه المعدات، وتنوع تشكيلتها التي تشمل الجرارات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، بما يستجيب لمختلف الاحتياجات والأنشطة الفلاحية.

كما شارك وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، رفقة وزير الفلاحة والتغذية البيلاروسي, يوري هورلو في افتتاح الطبعة الـ32 للمعرض الدولي المتخصص في البيع بالجملة "برود-اكسبو" 2026, حيث طاف بمختلف أجنحة المعرض واطلع على تنوع المنتجات وكذا الابتكارات المستخدمة خاصة في مجال الصناعة الغذائية والتحويلية.

الثلاثاء 17 نوفمبر 2026 20:12

خالدي يستعرض بمينسك مع نظيره البيلاروسي آفاق التعاون الثنائي



مينسك- استعرض وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، اليوم الثلاثاء بمينسك، مع وزير الفلاحة والتغذية البيلاروسي، يوري هورلو، آفاق تعزيز التعاون بين البلدين في المجال الفلاحي، وهذا عشية انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة الثنائية للتعاون.

وخلال لقاء جمع الوزيرين بحضور أعضاء من وفدي البلدين، أبدى الجانبان ارتياحهما لمستوى العلاقات الثنائية، مؤكدين التزامهما بالتجسيد الفعلي للمشاريع المشتركة، تنفيذا للإرادة المشتركة لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون, و رئيس جمهورية بيلاروسيا، السيد الكسندر لوكاشينكو.

كما أكد السيد خالدي بذات المناسبة التزام الجزائر بتوطيد علاقات التعاون في المجال الفلاحي مع الجانب البيلاروسي.

الموعد اليومي
17نوفمبر 2026

خالدي يزور بمينسك عددا من المنشآت الصناعية

بقلم:**بلال. ش**



قام وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري, سيد علي خالدي, الثلاثاء بمينسك, عشية انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية – البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني, بزيارة إلى عدد من المنشآت الصناعية, والتي شكلت فرصة لبحث آفاق الشراكة الثنائية لا سيما في المجال الصناعي والمكننة الفلاحية.

فخلال زيارته لمقر الشركة البيلاروسية "مازة" للصناعات الميكانيكية وإنتاج الشاحنات والحافلات والمقطورات, تلقى السيد خالدي شروحا مفصلة حول تطور الشركة فضلا عن استراتيجية جمهورية بيلاروسيا في مجال الصناعات الميكانيكية، والجهود المبذولة لتحديث خطوط الإنتاج وتعزيز القدرات الصناعية.
كما اطلع الوزير – الذي كان مرفوقا بسفير الجزائر غير المقيم لدى بيلاروسيا توفيق جوامع – على مختلف وحدات الإنتاج، وتكنولوجيات صناعة الشاحنات ومركبات نقل البضائع، والحافلات والآليات ذات الاستخدامات الخاصة, وكذا منظومة التكامل الصناعي التي يقوم عليها المجمع، لا سيما في مجال تصنيع قطع الغيار وخلال هذه المحطة, تباحث السيد خالدي مع وزير الصناعة البيلاروسي أندري كوزنيتسوف، حول آفاق تعزيز التعاون الثنائي وسبل الارتقاء بها إلى مستوى تطلعات قائدي البلدين, بتجسيد شراكة قائمة على نقل التكنولوجيا والتكوين وتعزيز النسيج الوطني للمناولة.

اجتماع حكومي جزائري بيلاروسي بمينسك لبحث مستقبل التعاون الاقتصادي

بقلم:**ربيعة. ت**



تحتضن العاصمة البيلاروسية مينسك، اليوم الأربعاء، أشغال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، برئاسة وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، ووزير تنظيم مكافحة الاحتكار والتجارة البيلاروسي، ألكسندر فلاديميروفيتش ياكوفشيتس.
ووصل الوزير سيد علي خالدي إلى جمهورية بيلاروسيا، مساء الاثنين، في زيارة عمل يقود خلالها وفداً جزائرياً يضم ممثلين عن عدة قطاعات، للمشاركة في أشغال هذه الدورة التي تجمع مسؤولين وممثلين عن مختلف الهيئات المعنية بالتعاون بين البلدين.
وستعرف الاجتماعات مشاركة قطاعات الفلاحة والصناعة والمحروقات والتجارة الخارجية والمناجم، حيث ستشكل المناسبة إطاراً لمواصلة بحث علاقات التعاون الثنائي في المجالات التجارية والاقتصادية والعلمية والتقنية.
وفي سياق التحضيرات لهذا اللقاء، التقى امش خبراء البلدين اجتماع تمهيدي يخصص لتقييم نتائج التعاون المسجلة منذ انعقاد الدورة الأولى للجنة الحكومية المشتركة خلال العام الماضي، قبل انطلاق الأشغال الرسمية المقررة غداً الأربعاء.
وتأتي الدورة الثانية استكمالاً للاجتماعات السابقة بين الجزائر وبيلاروسيا، في إطار متابعة التعاون القائم بين الجانبين بمشاركة مختلف القطاعات المعنية.

بَركة NEWS
السبق أولويتنا ، دقة المعلومة غايتنا
17نوفمبر 2026

خالدي يزور مصنع مينسك للجرارات ويطلع على قدراته الإنتاجية



أجرى وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، زيارة ميدانية إلى مقر الشركة البيلاروسية لصناعة الجرارات والمعدات الفلاحية «إم تي زد(MTZ) »، وذلك عشية انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية البيلاروسية، رفقة وزير الصناعة البيلاروسي، أندري كوزنيتسوف.
وحسب بيان للوزارة، وخلال الزيارة، تلقى الوزير شروحات وعروضا حول تاريخ الشركة ومسار تطورها، وقدراتها الإنتاجية، واستراتيجيتها في مجال تصنيع الجرارات والحصادات والمعدات الفلاحية.
كما اطلع على مختلف خطوط الإنتاج والتجميع والتكنولوجيات المعتمدة في صناعة هذه المعدات، بمختلف أحجامها، الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والمصممة للتكيف مع مختلف التضاريس والاستجابة لمتطلبات الأنشطة الفلاحية المتنوعة.

بلادي info
17/11/2026

خالدي يزور مصنع مينسك للجرارات ويطلع على قدراته الإنتاجية


هدى زكارة



الجزائر – بلادي أنفو: قام وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، بزيارة ميدانية إلى مقر الشركة البيلاروسية لصناعة الجرارات والمعدات الفلاحية «MTZ» بمدينة مينسك، وذلك عشية انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية-البيلاروسية، رفقة وزير الصناعة البيلاروسي، أندري كوزنيتسوف.
وخلال الزيارة، تلقى الوزير شروحات حول تاريخ الشركة ومسار تطورها وقدراتها الإنتاجية، إلى جانب استراتيجيتها في مجال تصنيع الجرارات والحاصدات والدراسات، كما اطلع على مختلف خطوط الإنتاج والتجميع والتكنولوجيات المعتمدة في صناعة المعدات الفلاحية بمختلف أحجامها.
وشملت العروض المعدات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، المصممة للتكيف مع مختلف التضاريس وتلبية احتياجات الأنشطة الفلاحية، بما يعكس الإمكانات الصناعية للشركة البيلاروسية في مجال تصنيع الآلات والمعدات الزراعية.

17نوفمبر 2026 • الساعة 10:22

انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون غدا

بقلم: بن منصور بهاء الدين



تنعقد، غدا الأربعاء، بالعاصمة البيلاروسية مينسك، أشغال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، برئاسة وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، ووزير تنظيم مكافحة الاحتكار والتجارة البيلاروسي، ألكسندر فلاديميروفيتش ياكوفشيتس.
وفي إطار التحضير لهذا الاجتماع، شرع خالدي، مساء أمس الاثنين، في زيارة عمل إلى جمهورية بيلاروسيا، على رأس وفد هام يضم ممثلين عن عدة قطاعات وزارية ومؤسسات معنية بالتعاون الثنائي.
ويأتي انعقاد هذه الدورة في سياق المساعي الرامية إلى إعطاء دفع جديد لعلاقات التعاون بين الجزائر وبيلاروسيا، وتعزيز الشراكة بين البلدين في مختلف المجالات، حيث ستشهد مشاركة ممثلين عن قطاعات الفلاحة والصناعة والمحروقات والتجارة الخارجية والمناجم، لبحث فرص تطوير المبادلات التجارية وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري.
ومن المرتقب أن تحتضن العاصمة مينسك، اليوم الثلاثاء، الاجتماع التحضيري لأشغال هذه الدورة على مستوى الخبراء من كلا البلدين، والذي سيخصص لتقييم حصيلة التعاون الثنائي منذ انعقاد الدورة السابقة، إلى جانب دراسة الملفات المطروحة وتحديد آفاق جديدة لتعزيز الشراكة الجزائرية-البيلاروسية.

DZ54
جريدة إلكترونية إخبارية جزائرية

17تشرين 2026

الجزائر وبيلاروسيا تبحثان تعزيز التعاون الاقتصادي والعلمي



تنعقد غدا الأربعاء بمينسك اشغال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، برئاسة كل من وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، ووزير تنظيم مكافحة الاحتكار والتجارة البيلاروسي ألكسندر فلاديميروفيتش ياكوفشيتس.
وتحسبا لهذا الاجتماع شرع خالدي مساء امس الاثنين في زيارة عمل إلى جمهورية بيلاروسيا، على رأس وفد هام يضم ممثلين عن عدة قطاعات.
ويأتي هذا الاجتماع الثنائي لإعطاء دفع لعلاقات التعاون بين البلدين حيث سيعرف مشاركة ممثلي عدة قطاعات من الجانبين، على غرار الفلاحة والصناعة والمحروقات و التجارة الخارجية و المناجم.
وسينعقد اليوم الثلاثاء الاجتماع التحضيري لأشغال هذه الدورة على مستوى الخبراء من كلا البلدين لتقييم ما تحقق على صعيد التعاون الثنائي منذ انعقاد الدورة السابقة العام الماضي.

جريدة مانشيت

17نوفمبر 2026

انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون غدا الأربعاء بمينسك

بقلم:مصري



تتابع جريدة مانشيت تفاصيل «انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون غدا الأربعاء بمينسك»، في ضوء المعلومات المتاحة حتى الآن، مع الحرص على تقديم الوقائع المؤكدة وتجنب أي معلومات غير موثقة.

تنعقد غدا الأربعاء بمينسك اشغال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، برئاسة كل من وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، ووزير تنظيم مكافحة الاحتكار والتجارة البيلاروسي ألكسندر فلاديميروفيتش ياكوفشيتس.

وتحسبا لهذا الاجتماع شرع السيد خالدي مساء امس الاثنين في زيارة عمل إلى جمهورية بيلاروسيا، على رأس وفد هام يضم ممثلين عن عدة قطاعات.

ويأتي هذا الاجتماع الثنائي لإعطاء دفع لعلاقات التعاون بين البلدين حيث سيعرف مشاركة ممثلي عدة قطاعات من الجانبين، على غرار الفلاحة و الصناعة و المحروقات و التجارة الخارجية و المناجم.

وسينعقد اليوم الثلاثاء الاجتماع التحضيري لأشغال هذه الدورة على مستوى الخبراء من كلا البلدين لتقييم ما تحقق على صعيد التعاون الثنائي منذ انعقاد الدورة السابقة العام الماضي.

وتعمل الجهات المعنية على استكمال المتابعة والتحقق من التفاصيل المرتبطة بالموضوع، بينما تبقى البيانات الرسمية هي المرجع الأساسي لأي تطورات جديدة أو قرارات لاحقة.

وتواصل جريدة مانشيت متابعة المستجدات، وسيتم تحديث هذا الخبر فور ورود معلومات إضافية موثوقة، مع الالتزام بالدقة والوضوح واحترام حقوق جميع الأطراف.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION

الجزائر-بيلاروسيا: انعقاد اللجنة المشتركة هذا الأربعاء بمينسك

تنعقد، غدا الأربعاء، بالعاصمة البيلاروسية مينسك، أشغال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، برئاسة وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، ووزير تنظيم مكافحة الاحتكار والتجارة البيلاروسي، ألكسندر فلاديميروفيتش ياكوفشيتس.

وفي إطار التحضير لهذا الاجتماع، شرع خالدي، مساء أمس الاثنين، في زيارة عمل إلى جمهورية بيلاروسيا، على رأس وفد هام يضم ممثلين عن عدة قطاعات وزارية ومؤسسات معنية بالتعاون الثنائي.

ويأتي انعقاد هذه الدورة في سياق المساعي الرامية إلى إعطاء دفع جديد لعلاقات التعاون بين الجزائر وبيلاروسيا، وتعزيز الشراكة بين البلدين في مختلف المجالات، حيث ستشهد مشاركة ممثلين عن قطاعات الفلاحة والصناعة والمحروقات والتجارة الخارجية والمناجم، لبحث فرص تطوير المبادلات التجارية وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري.

ومن المرتقب أن تحتضن العاصمة مينسك، اليوم الثلاثاء، الاجتماع التحضيري لأشغال هذه الدورة على مستوى الخبراء من كلا البلدين، والذي سيخصص لتقييم حصيلة التعاون الثنائي منذ انعقاد الدورة السابقة، إلى جانب دراسة الملفات المطروحة وتحديد آفاق جديدة لتعزيز الشراكة الجزائرية-البيلاروسية.

الإذاعة الجزائرية

17/11/2026 - 09:30

انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون غدا الأربعاء بمينسك



تنعقد غدا الأربعاء بمينسك اشغال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، برئاسة كل من وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، ووزير تنظيم مكافحة الاحتكار والتجارة البيلاروسي ألكسندر فلاديميروفيتش ياكوفشيتس.

وتحسبا لهذا الاجتماع شرع السيد خالدي مساء امس الاثنين في زيارة عمل إلى جمهورية بيلاروسيا، على رأس وفد هام يضم ممثلين عن عدة قطاعات.

ويأتي هذا الاجتماع الثنائي لإعطاء دفع لعلاقات التعاون بين البلدين حيث سيعرف مشاركة ممثلي عدة قطاعات من الجانبين، على غرار الفلاحة و الصناعة و المحروقات و التجارة الخارجية و المناجم.

وسينعقد اليوم الثلاثاء الاجتماع التحضيري لأشغال هذه الدورة على مستوى الخبراء من كلا البلدين لتقييم ما تحقق على صعيد التعاون الثنائي منذ انعقاد الدورة السابقة العام الماضي.

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID
يومية إخبارية وطنية

17 نوفمبر 2026 - 10:08

انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة "الجزائرية-البيلاروسية" للتعاون غدا الأربعاء بمينسك

بقلم **النهار أونلاين**



تنعقد غدا الأربعاء بمينسك أشغال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني. برئاسة كل من وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، ووزير تنظيم مكافحة الاحتكار والتجارة البيلاروسي ألكسندر فلاديميروفيتش ياكوفشيتس.

وتحسبا لهذا الاجتماع شرع خالدي مساء أمس الاثنين في زيارة عمل إلى جمهورية بيلاروسيا، على رأس وفد هام يضم ممثلين عن عدة قطاعات.

ويأتي هذا الاجتماع الثنائي لإعطاء دفع لعلاقات التعاون بين البلدين. حيث سيعرف مشاركة ممثلي عدة قطاعات من الجانبين، على غرار الفلاحة والصناعة والمحروقات و التجارة الخارجية و المناجم.

وسينعقد اليوم الثلاثاء الاجتماع التحضيري لأشغال هذه الدورة على مستوى الخبراء من كلا البلدين. لتقييم ما تحقق على صعيد التعاون الثنائي منذ انعقاد الدورة السابقة العام الماضي.

أخبار دزاير

2026-11-17 10:2

الجزائر وبيلاروسيا تعقدان الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة للتعاون بمينسك



وئام بن يطو1



أخبار دزاير - الجزائر :تنعقد غدا الأربعاء بالعاصمة البيلاروسية مينسك أشغال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، برئاسة كل من وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، ووزير تنظيم مكافحة الاحتكار والتجارة البيلاروسي، ألكسندر فلاديميروفيتش ياكوفشيتس، حسبما أفادت به وكالة الأنباء الجزائرية.

وقد شرع سيد علي خالدي، أمس الاثنين، في زيارة عمل إلى جمهورية بيلاروسيا، على رأس وفد هام يضم ممثلين عن عدة قطاعات.

ويندرج هذا الاجتماع الثنائي في إطار تعزيز علاقات التعاون بين البلدين، حيث سيعرف مشاركة ممثلي عدة قطاعات من الجانبين، مثل الفلاحة والصناعة والمحروقات، إلى جانب التجارة الخارجية والمناجم.

كما سينعقد اليوم الثلاثاء الاجتماع التحضيري **لأشغال هذه الدورة على مستوى الخبراء من كلا البلدين لتقييم ما تحقق على صعيد التعاون الثنائي منذ انعقاد الدورة السابقة العام الماضي".**

المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري

17نوفمبر, 2026

انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون غدا الأربعاء بمينسك



تنعقد غدا الأربعاء بمينسك أشغال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، برئاسة كل من وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، ووزير تنظيم مكافحة الاحتكار والتجارة البيلاروسي ألكسندر فلاديميروفيتش ياكوفشيتس.

وتحسبا لهذا الاجتماع شرع خالدي مساء أمس الاثنين في زيارة عمل إلى جمهورية بيلاروسيا، على رأس وفد هام يضم ممثلين عن عدة قطاعات.

ويأتي هذا الاجتماع الثنائي لإعطاء دفع لعلاقات التعاون بين البلدين حيث سيعرف مشاركة ممثلي عدة قطاعات من الجانبين، على غرار الفلاحة والصناعة والمحروقات والتجارة الخارجية والمناجم.

وسينعقد اليوم الثلاثاء الاجتماع التحضيري لأشغال هذه الدورة على مستوى الخبراء من كلا البلدين لتقييم ما تحقق على صعيد التعاون الثنائي منذ انعقاد الدورة السابقة العام الماضي.

نيوز الجزائر

17نوفمبر, 2026

انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون غدا الأربعاء بمينسك



تنعقد غدا الأربعاء بمينسك أشغال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، برئاسة كل من وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، ووزير تنظيم مكافحة الاحتكار والتجارة البيلاروسي ألكسندر فلاديميروفيتش ياكوفشيتس.
وتحسبا لهذا الاجتماع شرع خالدي مساء أمس الاثنين في زيارة عمل إلى جمهورية بيلاروسيا، على رأس وفد هام يضم ممثلين عن عدة قطاعات.
ويأتي هذا الاجتماع الثنائي لإعطاء دفع لعلاقات التعاون بين البلدين حيث سيعرف مشاركة ممثلي عدة قطاعات من الجانبين، على غرار الفلاحة والصناعة والمحروقات والتجارة الخارجية والمناجم.
وسينعقد اليوم الثلاثاء الاجتماع التحضيري لأشغال هذه الدورة على مستوى الخبراء من كلا البلدين لتقييم ما تحقق على صعيد التعاون الثنائي منذ انعقاد الدورة السابقة العام الماضي.

أخبار الصباح
AKHBAR EL SABAH

17نوفمبر, 2026

انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون غدا الأربعاء بمينسك



تنعقد غدا الأربعاء بمينسك أشغال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، برئاسة كل من وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، ووزير تنظيم مكافحة الاحتكار والتجارة البيلاروسي ألكسندر فلاديميروفيتش ياكوفشيتس.
وتحسبا لهذا الاجتماع شرع خالدي مساء أمس الاثنين في زيارة عمل إلى جمهورية بيلاروسيا، على رأس وفد هام يضم ممثلين عن عدة قطاعات.
ويأتي هذا الاجتماع الثنائي لإعطاء دفع لعلاقات التعاون بين البلدين حيث سيعرف مشاركة ممثلي عدة قطاعات من الجانبين، على غرار الفلاحة والصناعة والمحروقات والتجارة الخارجية والمناجم.
وسينعقد اليوم الثلاثاء الاجتماع التحضيري لأشغال هذه الدورة على مستوى الخبراء من كلا البلدين لتقييم ما تحقق على صعيد التعاون الثنائي منذ انعقاد الدورة السابقة العام الماضي.

الاتحاد

17نوفمبر, 2026

انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون غدا الأربعاء بمينسك



تنعقد غدا الأربعاء بمينسك أشغال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، برئاسة كل من وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، ووزير تنظيم مكافحة الاحتكار والتجارة البيلاروسي ألكسندر فلاديميروفيتش ياكوفشيتس.
وتحسبا لهذا الاجتماع شرع خالدي مساء أمس الاثنين في زيارة عمل إلى جمهورية بيلاروسيا، على رأس وفد هام يضم ممثلين عن عدة قطاعات.
ويأتي هذا الاجتماع الثنائي لإعطاء دفع لعلاقات التعاون بين البلدين حيث سيعرف مشاركة ممثلي عدة قطاعات من الجانبين، على غرار الفلاحة والصناعة والمحروقات والتجارة الخارجية والمناجم.
وسينعقد اليوم الثلاثاء الاجتماع التحضيري لأشغال هذه الدورة على مستوى الخبراء من كلا البلدين لتقييم ما تحقق على صعيد التعاون الثنائي منذ انعقاد الدورة السابقة العام الماضي.

هوبر جريدة إلكترونية جزائرية

17:نوفمبر 2026

مينسك تحتضن الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-البيلاروسية

:hind merine



تنعقد غدا الأربعاء بالعاصمة البيلاروسية مينسك، أشغال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-البيلاروسية، بهدف تعزيز التعاون الثنائي في المجالات التجارية والاقتصادية والعلمية والتقنية.
تحتضن العاصمة البيلاروسية مينسك، غدا الأربعاء، أشغال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، برئاسة وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، ونظيره البيلاروسي وزير تنظيم مكافحة الاحتكار والتجارة، ألكسندر فلاديميروفيتش ياكوفشيتس.
وفي هذا الإطار، شرع الوزير سيد علي خالدي، مساء الاثنين، في زيارة عمل إلى جمهورية بيلاروسيا، على رأس وفد هام يضم ممثلين عن عدة قطاعات، تحسبا للمشاركة في أشغال هذه الدورة.
وتهدف هذه المحطة الثنائية إلى إعطاء دفع جديد لعلاقات التعاون بين البلدين، من خلال بحث آفاق توسيع الشراكة وتعزيز المبادلات في مجالات متعددة، تشمل الفلاحة والصناعة والمحروقات والتجارة الخارجية والمناجم.
كما يرتقب أن تسبق أشغال الدورة اجتماع تحضيري على مستوى خبراء البلدين، يُعقد اليوم الثلاثاء، لتقييم حصيلة التعاون الثنائي منذ انعقاد الدورة السابقة، وبحث سبل تطويره بما يخدم المصالح المشتركة للطرفين.

NEW الأيام
نوفمبر 2026 17

الجزائر وبيلاروسيا تبحثان التعاون في 5 قطاعات غدا بمينسك



فادية موسي



تنعقد، غدا الأربعاء، بالعاصمة البيلاروسية مينسك، أشغال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، حسب ما أفادت به مصادر إعلامية.

ويرأس الاجتماع، عن الجانب الجزائري، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، فيما يرأسه عن الجانب البيلاروسي وزير تنظيم مكافحة الاحتكار والتجارة، ألكسندر فلاديميروفيتش ياكوفشيتس.

وفي هذا الإطار، شرع الوزير سيد علي خالدي، مساء أمس الاثنين، في زيارة عمل إلى جمهورية بيلاروسيا، على رأس وفد يضم ممثلين عن عدة قطاعات، تحسبا للمشاركة في أشغال هذه الدورة.

ومن المرتقب أن تعرف الاجتماعات مشاركة ممثلين عن قطاعات الفلاحة والصناعة والمحروقات والتجارة الخارجية والمناجم، لبحث سبل تعزيز التعاون الثنائي وتوسيع مجالات الشراكة بين البلدين.

كما احتضنت مينسك، اليوم الثلاثاء، اجتماعا تحضيريا على مستوى الخبراء من الجانبين، خُصص لتقييم حصيلة التعاون الثنائي منذ انعقاد الدورة السابقة، ومناقشة الملفات المدرجة على جدول أعمال الدورة الثانية.

وتندرج هذه الاجتماعات في إطار مساعي البلدين لتعزيز علاقاتهما الاقتصادية والتجارية وتطوير التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

الأحرار
17تشرين 2026

انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون غدا الأربعاء بمينسك



ف.ر

تنعقد غدا الأربعاء بمينسك اشغال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، برئاسة كل من وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، ووزير تنظيم مكافحة الاحتكار والتجارة البيلاروسي ألكسندر فلاديميروفيتش ياكوفشيتس.

وتحسبا لهذا الاجتماع شرع خالدي مساء امس الاثنين في زيارة عمل إلى جمهورية بيلاروسيا، على رأس وفد هام يضم ممثلين عن عدة قطاعات.

ويأتي هذا الاجتماع الثنائي لإعطاء دفع لعلاقات التعاون بين البلدين حيث سيعرف مشاركة ممثلي عدة قطاعات من الجانبين، على غرار الفلاحة والصناعة والمحروقات و التجارة الخارجية و المناجم.

وسينعقد اليوم الثلاثاء الاجتماع التحضيري لأشغال هذه الدورة على مستوى الخبراء من كلا البلدين لتقييم ما تحقق على صعيد التعاون الثنائي منذ انعقاد الدورة السابقة العام الماضي.

انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون غدا الأربعاء بمينسك
بقلم:نايلي لطيفة فريال



تنعقد غدا الأربعاء بمينسك أشغال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، برئاسة كل من وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الجزائري، سيد علي خالدي، ووزير تنظيم مكافحة الاحتكار والتجارة البيلاروسي ألكسندر فلاديميروفيتش ياكوفشيتس.
وتحسبا لهذا الاجتماع شرع السيد خالدي مساء أمس الاثنين في زيارة عمل إلى جمهورية بيلاروسيا، على رأس وفد هام يضم ممثلين عن عدة قطاعات.
ويأتي هذا الاجتماع الثنائي لإعطاء دفع لعلاقات التعاون بين البلدين حيث سيعرف مشاركة ممثلي عدة قطاعات من الجانبين، على غرار الفلاحة والصناعة والمحروقات والتجارة الخارجية والمناجم.
وسينعقد اليوم الثلاثاء الاجتماع التحضيري لأشغال هذه الدورة على مستوى الخبراء من كلا البلدين لتقييم ما تحقق على صعيد التعاون الثنائي منذ انعقاد الدورة السابقة العام الماضي.

ALGÉRIE 54
17 نوفمبر 2026 الساعة 11:19

انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون غدا الأربعاء بمينسك

تنعقد غدا الأربعاء بمينسك اشغال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، برئاسة كل من وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، ووزير تنظيم مكافحة الاحتكار والتجارة البيلاروسي ألكسندر فلاديميروفيتش ياكوفشيتس.
وتحسبا لهذا الاجتماع شرع السيد خالدي مساء امس الاثنين في زيارة عمل إلى جمهورية بيلاروسيا، على رأس وفد هام يضم ممثلين عن عدة قطاعات.
ويأتي هذا الاجتماع الثنائي لإعطاء دفع لعلاقات التعاون بين البلدين حيث سيعرف مشاركة ممثلي عدة قطاعات من الجانبين، على غرار الفلاحة والصناعة والمحروقات والتجارة الخارجية والمناجم.
وسينعقد اليوم الثلاثاء الاجتماع التحضيري لأشغال هذه الدورة على مستوى الخبراء من كلا البلدين لتقييم ما تحقق على صعيد التعاون الثنائي منذ انعقاد الدورة السابقة العام الماضي.

شهاب برس
المعلومة أمانة
2026-11-17

بيلاروسيا تفتح أبواب مصانعها أمام الجزائر.. الجرارات والشاحنات في قلب الشراكة!

بقلم: س / أ



شهاب برس- قام وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، اليوم الثلاثاء، بزيارة عمل إلى عدد من المنشآت الصناعية بالعاصمة البيلاروسية مينسك، وذلك في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر وبيلاروسيا، عشية انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية-البيلاروسية.

واستهل الوزير زيارته بمقر الشركة البيلاروسية «ماز» المتخصصة في الصناعات الميكانيكية وإنتاج الشاحنات والحافلات والمقطورات، حيث اطلع على قدراتها الإنتاجية وتكنولوجيات التصنيع، إلى جانب منظومة التكامل الصناعي التي يعتمد عليها المجمع، لاسيما في مجال صناعة قطع الغيار.

كما أجرى خالدي مباحثات مع وزير الصناعة البيلاروسي، أندري كوزنيتسوف، تناولت سبل تعزيز الشراكة الثنائية، خاصة في مجالات نقل التكنولوجيا والتكوين وتطوير المناولة الصناعية، بما يدعم القدرات الإنتاجية الوطنية.

وشملت الزيارة كذلك الشركة البيلاروسية «أم تي زاد» المتخصصة في صناعة الجرارات والعتاد الفلاحي، حيث وقف الوزير على خطوط الإنتاج والتجميع، واطلع على مختلف أنواع المعدات والجرارات والحصادات، المصممة لتلبية احتياجات الأنشطة الفلاحية وظروف العمل المختلفة.

وفي سياق متصل، شارك الوزير، رفقة وزير الفلاحة والتغذية البيلاروسي، يوري هورلو، في افتتاح الطبعة الـ32 للمعرض الدولي المتخصص في البيع بالجملة «برود-إكسبو 2026»، حيث عاين مختلف الأجنحة والمنتجات والابتكارات في مجالي الصناعات الغذائية والتحويلية.

وتندرج هذه الزيارات ضمن مساعي البلدين لتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي والصناعي، واستكشاف فرص إقامة شراكات عملية من شأنها دعم التصنيع المحلي وتطوير المكننة الفلاحية في الجزائر.



أخبار اليوم

اللجنة المشتركة الجزائرية-البيلاروسية تجتمع

يرتقب أن تنعقد هذا الأربعاء بمينسك أشغال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، برئاسة كل من وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، ووزير تنظيم مكافحة الاحتكار والتجارة البيلاروسي، ألكسندر فلاديميروفيتش ياكوفشيتس.

وتحسباً لهذا الاجتماع، شرع خالدي مساء الاثنين في زيارة عمل إلى جمهورية بيلاروسيا، على رأس وفد هام يضم ممثلين عن عدة قطاعات.

ويأتي هذا الاجتماع الثنائي لإعطاء دفع جديد لعلاقات التعاون بين البلدين، حيث سيعرف مشاركة ممثلي عدة قطاعات من الجانبين، على غرار الفلاحة، والصناعة، والمحروقات، والتجارة الخارجية، والمناجم.

خالدي يزور منشآت صناعية بمينسك

قام وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، أمس الثلاثاء بمينسك، عشية انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، بزيارة إلى عدد من المنشآت الصناعية، والتي شكلت فرصة لبحث آفاق الشراكة الثنائية.

فخلال زيارته لمقر الشركة البيلاروسية "ماز" للصناعات الميكانيكية وإنتاج الشاحنات والحافلات والمقطورات، تلقى السيد خالدي شروحا مفصلة حول تطور الشركة فضلا عن استراتيجية جمهورية بيلاروسيا في مجال الصناعات الميكانيكية، والجهود المبذولة لتحديث خطوط الإنتاج وتعزيز القدرات الصناعية.

كما قام وزير الفلاحة والوفد المرافق له بزيارة للشركة البيلاروسية لصناعة الجرارات الفلاحية "أم تي زاد" رفقة وزير الصناعة البيلاروسي أندري كوزنيتسوف، حيث عاين مرافق الشركة المتخصصة في إنتاج مختلف أنواع العتاد الفلاحي لا سيما الجرارات والحصادات المخصصة للمناطق الوعرة.

الفلاحية
الفلاحية ديزاد ..يومية وطنية متخصصة
17/11/202618:20

وفد متعدد القطاعات برئاسة وزير الفلاحة في مينسك لبحث تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني

الزراعة في صدارة أجندة دورة اللجنة الجزائرية-البيلاروسية

بقلم:رضوان.د



تنعقد، اليوم الأربعاء بالعاصمة البيلاروسية مينسك، أشغال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، برئاسة وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، ونظيره البيلاروسي المكلف بتنظيم مكافحة الاحتكار والتجارة، ألكسندر فلاديميروفيتش ياكوفشيتس، في إطار مساعي البلدين إلى إعطاء دفع جديد لعلاقات التعاون الثنائي وتوسيع مجالات الشراكة.

وفي هذا السياق، شرع الوزير، مساء الاثنين، في زيارة عمل إلى جمهورية بيلاروسيا، على رأس وفد هام يضم ممثلين عن عدة قطاعات، للمشاركة في أشغال هذه الدورة التي ينتظر أن تتناول ملفات التعاون في مجالات اقتصادية وتجارية وتقنية متعددة، مع حضور قطاع الفلاحة ضمن القطاعات المشاركة.

وتشمل تركيبة الوفد ومجالات النقاش قطاعات الفلاحة والصناعة والمحروقات والتجارة الخارجية والمناجم، بما يعكس الطابع متعدد القطاعات للجنة المشتركة، ويفتح المجال أمام بحث فرص التعاون وتطوير المبادلات بين المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في البلدين.

تقييم التعاون والتحضير للمرحلة المقبلة

وسبق انعقاد الدورة اجتماع تحضيري على مستوى الخبراء من الجانبين، مبرمجاً الثلاثاء، بهدف تقييم حصيلة التعاون الثنائي وما تحقق من نتائج منذ انعقاد الدورة الأولى خلال السنة الماضية، إلى جانب التحضير للملفات والقضايا المطروحة على طاولة اللجنة الحكومية المشتركة.

وتكتسي هذه الاجتماعات أهمية في تحديد مجالات التعاون التي يمكن تطويرها، ومراجعة مستوى تنفيذ التفاهمات السابقة، فضلاً عن بحث آفاق توسيع الشراكة الاقتصادية والتجارية والعلمية والتقنية.

ويمنح حضور قطاع الفلاحة في هذه الدورة أهمية خاصة للملفات المرتبطة بالتعاون الزراعي، بالنظر إلى موقعه ضمن القطاعات الممثلة في الوفد الجزائري، إلى جانب الصناعة والمحروقات والمناجم والتجارة الخارجية.

ومن شأن المباحثات المرتقبة أن تتيح استكشاف فرص التعاون بين البلدين في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما يدعم تنويع الشراكة الاقتصادية وتوسيع مجالات التبادل.

وتندرج الدورة الثانية في مسار تعزيز العلاقات الجزائرية-البيلاروسية، من خلال آلية اللجنة الحكومية المشتركة التي توفر إطاراً مؤسساتياً لمتابعة التعاون وتقييم نتائجه وتحديد أولويات المرحلة المقبلة.

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 05

خالدي يزور عددا من المنشآت الصناعية بمينسك

الجزائر- بيلاروس.. نحو شراكة مثمرة في التكوين والمناولة

قام وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، أمس بمينسك، عشية انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية – البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، بزيارة إلى عدد من المنشآت الصناعية وبحث خلالها آفاق الشراكة الثنائية لا سيما في المجال الصناعي والمكننة الفلاحية.

تلقى خالدي خلال زيارته لمقر الشركة البيلاروسية للصناعات الميكانيكية وإنتاج الشاحنات والحافلات والمقطورات "ماز"، شروحا مفصلة حول تطوّر الشركة واستراتيجية جمهورية بيلاروس في مجال الصناعات الميكانيكية، والجهود المبذولة لتحديث خطوط الإنتاج وتعزيز القدرات الصناعية.

كما اطلع الوزير، الذي كان مرفوقا بسفير الجزائر غير المقيم لدى بيلاروس توفيق جوامع، على مختلف وحدات الإنتاج، وتكنولوجيات صناعة الشاحنات ومركبات نقل البضائع، والحافلات والآليات ذات الاستخدامات الخاصة، وكذا منظومة التكامل الصناعي التي يقوم عليها المجمع، لاسيما في مجال تصنيع قطع الغيار.

وخلال هذه المحطة، تباحث خالدي مع وزير الصناعة البيلاروسي أندري كوزنيتسوف، حول آفاق تعزيز التعاون الثنائي وسبل الارتقاء بها إلى مستوى تطلعات قائدي البلدين، بتجسيد شراكة قائمة على نقل التكنولوجيا والتكوين وتعزيز النسيج الوطني للمناولة.

كما قام وزير الفلاحة والوفد المرافق له بزيارة للشركة البيلاروسية لصناعة الجرارات الفلاحية "أم تي زاد"، حيث عاين مرافق الشركة المتخصّصة في إنتاج مختلف أنواع العتاد الفلاحي، لا سيما الجرارات والحصادات المخصصة للمناطق الوعرة. وتلقى عرضا تقنيا حول قدراتها الإنتاجية واستراتيجيتها في مجال تصنيع الجرارات والمعدات الفلاحية. كما اطلع على مختلف خطوط الإنتاج والتجميع، وتكنولوجيات تصنيع هذه المعدات، وتنوّع تشكيلتها التي تشمل الجرارات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، بما يستجيب لمختلف الاحتياجات والأنشطة الفلاحية.

وشارك وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، رفقة وزير الفلاحة والتغذية البيلاروسي، يوري هورلو في افتتاح الطبعة 32 للمعرض الدولي المتخصص في البيع بالجملة "برود-اكسبو 2026"، حيث طاف بمختلف أجنحة المعرض واطلع على تنوّع المنتجات والابتكارات المستخدمة في مجال الصناعة الغذائية والتحويلية.

ق.إ

الشعب
يومية وطنية اخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة-03

الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة تنطلق اليوم

الجزائر - بيلاروسيا
خطوات براغماتية لتعزيز التعاون

تنطلق، اليوم، بالعاصمة البيلاروسية مينسك، أشغال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية-البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، برئاسة وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، ووزير تنظيم مكافحة الاحتكار والتجارة البيلاروسي، ألكسندر فلاديمير وفيتش ياكوفشيتس، في سياق الديناميكية السياسية والاقتصادية المتنامية التي تشهدها العلاقات بين البلدين، تجسيدا للإرادة التي تحدو قائديهما، رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ونظير د البيلاروسي، السيد ألكسندر لوكاشينكو، لإعطاء دفع جديد للتعاون الثنائي وتعزيز فرص الشراكة، وترجمة الاتفاقات المبرمة خلال زيارة الرئيس البيلاروسي إلى الجزائر في ديسمبر 2025 إلى مشاريع ملموسة.

مناقشة فرص التعاون من جوانبها الاقتصادية والتشريعية والمالية



وتندرج أشغال هذه الدورة في إطار حركية دبلوماسية واقتصادية أوسع تقودها الجزائر لإعادة رسم خريطة شراكاتها الدولية، إذ تشكل محطة لتقييم مسارات التعاون واستكشاف مجالات التكامل التي تخدم أولويات التنمية الوطنية، وتتيح تنويع مصادر التكنولوجيا والخبرة.

وكان رئيس الجمهورية قد استقبل الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو مطلع ديسمبر 2025، وتوجت الزيارة بالتوقيع على إعلان مشترك لتعزيز علاقات الصداقة والشراكة، إلى جانب اتفاقيات ومذكرات تفاهم شملت التعاون العسكري والتقني، والعدل، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتطوير التكنولوجي، والصناعة، والفلاحة والصحة، فضلا عن خارطة طريق لترقية التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني للفترة 2026-2027.

ويعكس انعقاد اللجنة الحكومية المشتركة بانتظام وجود إرادة سياسية لدى البلدين للارتقاء بالعلاقات الثنائية من مستوى التنسيق الدبلوماسي إلى شراكة اقتصادية مهيكلة. وتكتسي الدورة الحالية أهمية بالنظر إلى مستوى التمثيل الوزاري والقطاعي، الذي يضم، إلى جانب الفلاحة والتجارة، قطاعات الصناعة والمحروقات والتجارة الخارجية والمناجم، بما يعكس توجها نحو مقاربة شاملة تجمع بين الجوانب التنظيمية والتشريعية والمالية وطرح المشاريع.

مصالح مشتركة على أساس المنفعة المتبادلة

دبلوماسيا، يجسد الاجتماع التزام الجزائر بمبدأ التعاون القائم على الندية والمصالح المتبادلة، وحرصها على بناء جسور التواصل المؤسساتي مع مختلف الفضاءات الإقليمية، بما فيها دول أوروبا الشرقية.

اقتصاديا، يعمل البلدان على رفع قيمة المبادلات التجارية إلى 500 مليون دولار خلال العامين المقبلين، بعدما بلغت 76 مليون دولار خلال النصف الأول من سنة 2026، مقابل نحو 35 مليون دولار خلال سنة 2025. ويرتقب أن تتوسع مجالات التعاون لتشمل قطاعات تتميز فيها بيلاروسيا، على غرار صناعة الآلات والمعدات والجرارات، والصناعات الغذائية، وبعض فروع الصناعات البتروكيميائية.

الاستثمار ونقل التكنولوجيا وتوطين الصناعة

ترتكز المقاربة الجزائرية على إقامة شراكات استثمارية مشتركة، ونقل التكنولوجيا وتوطين الصناعة، بما يفتح المجال أمام الانتقال من المبادلات التجارية التقليدية إلى مشاريع منتجة للقيمة المضافة. وتوفر الإصلاحات التشريعية التي باشرتها الجزائر، لاسيما قانون الاستثمار الجديد وما يتضمنه من ضمانات وتحفيزات، أرضية ملائمة لاستقطاب الخبرات الصناعية والتقنية البيلاروسية، والمساهمة في تقليص فاتورة الاستيراد.

وتشكل الفلاحة والصناعات الغذائية إحدى أبرز نقاط الالتقاء بين اقتصادَي البلدين، بالنظر إلى أولوية الأمن الغذائي في الجزائر، مقابل الخبرة البيلاروسية في الزراعة المكثفة وتطوير البذور وإنتاج الحبوب والألبان وصناعة العتاد الفلاحي الثقيل. ويمكن لهذا التكامل أن يتيح فرصا لتحديث سلاسل الإنتاج الفلاحي وتطوير الصناعات التحويلية المرتبطة بها.

وتبرز الصناعة والمناجم مجالا آخر للتعاون، بالنظر إلى القاعدة الصناعية البيلاروسية في الصناعات الميكانيكية وإنتاج الجرارات والمركبات الثقيلة ومعدات الأشغال العمومية والمناجم. وتتقاطع هذه القدرات مع المساعي الجزائرية لتطوير النشاط المنجمي واستغلال الموارد الوطنية، وتوسيع نسيج الصناعات الميكانيكية والمناولة الصناعية، بما يتيح دراسة مشاريع للتركيب والتصنيع المشترك تستهدف السوق الوطنية والأسواق الإقليمية.

كما يتيح إشراك قطاعي المحروقات والتجارة الخارجية بحث فرص التعاون في مجال التجهيزات الطاقوية والصناعات البتروكيميائية، إلى جانب معالجة العقبات اللوجستية والبنكية التي قد تعترض انسياب السلع والخدمات، وتعزيز التواصل بين غرف التجارة ورجال الأعمال في البلدين للتعريف بفرص السوق.

شراكة مستدامة ضمن رؤية تنويع الشركاء

يندرج تعزيز الشراكة مع بيلاروسيا ضمن الرؤية الاستراتيجية للجزائر الرامية إلى تنويع شركائها الاقتصاديين والتجاريين، وتوسيع دائرة تعاونها لتشمل قوى صناعية وتكنولوجية في آسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، بما يعزز استقلالية خياراتها الاقتصادية ويوسع مصادر الخبرة والتكنولوجيا.

وتمثل بيلاروسيا شريكا يمتلك خبرات صناعية وفلاحية مجربة وتكاليف تنافسية مقارنة بالأسواق التقليدية، فضلا عن موقعها ضمن الفضاء الاقتصادي الأوراسي، بما يتيح استكشاف قنوات جديدة للنفاذ إلى أسواق أوسع. وفي المقابل، توفر الجزائر بوابة استراتيجية نحو الأسواق الإفريقية والمتوسطية، وهو ما يمنح التعاون بين البلدين أبعادا اقتصادية إضافية.

وتحدد الدورة الثانية للجنة المشتركة في مينسك ملامح مرحلة جديدة من التعاون، تقوم على توظيف الدبلوماسية الاقتصادية لخدمة التنمية الوطنية، وتحويل التقارب السياسي إلى شراكات عملية ومستدامة، بما يعزز مرونة الاقتصاد الوطني ويوسع خياراته الصناعية والتكنولوجية في ظل تعدد الأقطاب وتنافسية الأسواق.

الملتقى الوطني للمحكمة الدستورية بغرداية.. عسلاوي:

تعزيز الأمن القانوني واستقرار المنظومة القانونية

أشرفت رئيسة المحكمة الدستورية، السيدة ليلى عسلاوي، أمس، بجامعة غرداية، على افتتاح أشغال الملتقى الوطني الرابع للمحكمة الدستورية، الموسوم بـ: دور المحكمة الدستورية في الرقابة على جودة التشريع وضمان استقراره».

وأبرزت السيدة عسلاوي، في كلمة ألقتها خلال افتتاح أشغال هذا اللقاء العلمي المنظم بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) وجامعة غرداية، أن الدولة تسعى إلى إرساء دعائم الأمن القانوني، بما يضمن ترقية جودة التشريع وتعزيز آليات الرقابة عليه واستقرار المنظومة القانونية.

وأشارت إلى أن تنظيم هذا الملتقى يندرج في إطار مواكبة التحول النوعي الذي شهدته الجزائر في مجال ترقية جودة التشريع وضمان فعالية الرقابة عليه، وهو التحول الذي تجسد من خلال إرساء محكمة دستورية بتشكيلة نوعية واختصاصات تجمع بين تكريس صلاحياتها الرقابية الأصيلة واستحداث آليات وقواعد جديدة.

وأضافت السيدة عسلاوي أن هذا الموعد العلمي يرمي أيضا إلى تسليط الضوء على العلاقة التكاملية بين المحكمة الدستورية والبرلمان والقضاء في تحقيق جودة التشريع وضمان استقراره، من خلال تبادل الرؤى ومناقشة الإشكاليات المحورية المرتبطة بالدور الذي تضطلع به المحكمة الدستورية عبر مختلف اختصاصاتها في ضمان جودة القوانين واستقرارها، بما يستجيب لتطلعات المؤسس الدستوري.

كما ذكرت أن مشاركة مختلف الفاعلين في المجالين القانوني والأكاديمي من شأنها تعميق انفتاح المحكمة الدستورية على محيطها الجامعي والقضائي، وإثراء النقاش حول سبل تعزيز الأمن القانوني وترسيخ مبادئ العدالة الدستورية.

ويأتي تنظيم هذا الملتقى بالتزامن مع إحياء الذكرى الخامسة لتأسيس المحكمة الدستورية، بما يشكل مناسبة لاستعراض المكتسبات الدستورية التي أرسى دعائمها التعديل الدستوري لسنة 2020، في إطار المساعي الرامية إلى ترسيخ دولة القانون والمؤسسات وتعزيز مكانة العدالة الدستورية في المنظومة المؤسساتية للبلاد، مثلما تمت الإشارة إليه.

ويتضمن برنامج هذه التظاهرة العلمية، التي تمتد على مدار ثلاث جلسات، 16 مداخلة تتناول خمسة محاور متكاملة، تشمل أساسا مراحل إعداد التشريع ومقتضيات جودة القوانين في إطارها الدستوري والقانوني، ودور المحكمة الدستورية في ضمان جودة التشريع واستقراره من خلال اختصاصاتها في رقابة مطابقة القوانين العضوية للدستور والرقابة على دستورية القوانين.

ويؤطر أشغال الملتقى أعضاء من المحكمة الدستورية ومجلس الأمة ومستشارون من المحكمة العليا ومجلس الدولة، وأساتذة التعليم العالي، المختصون في القانون، إلى جانب ممثلين عن منظمة المحامين.

خالدي يزور عددا من المنشآت الصناعية بمينسك

تعزيز الشراكة الصناعية ونقل التكنولوجيا والمكننة الزراعية

قام وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، أمس، بمينسك، عشية انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة الجزائرية - البيلاروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، بزيارة إلى عدد من المنشآت الصناعية، والتي شكلت فرصة لبحث آفاق الشراكة الثنائية لا سيما في المجال الصناعي والمكننة الفلاحية.

خلال زيارته لمقر الشركة البيلاروسية «ماز» للصناعات الميكانيكية وإنتاج الشاحنات والحافلات والمقطورات، تلقى السيد خالدي شروحا مفصلة حول تطور الشركة فضلا عن استراتيجية جمهورية بيلاروسيا في مجال الصناعات الميكانيكية، والجهود المبذولة لتحديث خطوط الإنتاج وتعزيز القدرات الصناعية.

كما أطلع الوزير -الذي كان مرفوقا بسفير الجزائر غير المقيم لدى بيلاروسيا توفيق جوامع- على مختلف وحدات الإنتاج، وتكنولوجيات صناعة الشاحنات ومركبات نقل البضائع، والحافلات والآليات ذات الاستخدامات الخاصة، وكذا منظومة التكامل الصناعي التي يقوم عليها المجمع، لاسيما في مجال تصنيع قطع الغيار.

وخلال هذه المحطة، تباحث السيد خالدي مع وزير الصناعة البيلاروسي أندري كوزنيتسوف، حول آفاق تعزيز التعاون الثنائي وسبل الارتقاء بها إلى مستوى تطلعات قائدي البلدين، بتجسيد شراكة قائمة على نقل التكنولوجيا والتكوين وتعزيز النسيج الوطني للمناولة.

كما قام وزير الفلاحة والوفد المرافق له بزيارة للشركة البيلاروسية لصناعة الجرارات الفلاحية «ألم تي زاد» رفقة وزير الصناعة البيلاروسي أندري كوزنيتسوف، حيث عاين مرافق الشركة المتخصصة في إنتاج مختلف أنواع العتاد الفلاحي لا سيما الجرارات والحصادات المخصصة للمناطق الوعرة.

وهنا، تلقى السيد خالدي عرضا تقنيا حول قدراتها الإنتاجية واستراتيجيتها في مجال تصنيع الجرارات والمعدات الفلاحية، كما أطلع على مختلف خطوط الإنتاج والتجميع، وتكنولوجيات تصنيع هذه المعدات، وتنوع تشكيلتها التي تشمل الجرارات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، بما يستجيب لمختلف الاحتياجات والأنشطة الفلاحية.

كما شارك وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، رفقة وزير الفلاحة والتغذية البيلاروسي، بوري هورلو في افتتاح الطبعة 32 للمعرض الدولي المتخصص في البيع بالجملة «برود-اكسبو» 2026، حيث طاف بمختلف أجنحة المعرض وأطلع على تنوع المنتجات وكذا الابتكارات المستخدمة خاصة في مجال الصناعة الغذائية والتحويلية.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة 24

خالدي يبحث بمينسك آفاق الشراكة في الصنـــاعة والمكننة الفلاحية

• بحث وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، أمس، بمينسك، عاصمة البيلاروسية، آفاق الشراكة الثنائية في مجالي الصناعة والمكننة الفلاحية، خلال جولة ميدانية قادته إلى منشآت صناعية كبرى عشية انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني. واستهل الوزير هذه الجولة، مرفقا بسفير الجزائر غير المقيم لدى بيلاروسيا، توفيق جوامع، بتفقد مقر الشركة البيلاروسية "ماز" للصناعات الميكانيكية وإنتاج الشاحنات والحافلات والآليات ذات الاستخدامات الخاصة، حيث اطلع على خطوط الإنتاج ومنظومة تصنيع قطع الغيار. وتباحث خالدي، بالمناسبة، مع وزير الصناعة البيلاروسي، ألندري كوزنيتسوف، سبل تجسيد شراكة قائمة على نقل التكنولوجيا والتكوين وتعزيز النسيج الوطني للمناولة. كما انتقل الوفد الجزائري إلى مقر شركة "أم تي زاد" المتخصصة في صناعة الجرارات والحصادات الفلاحية، حيث عاين قدراتها الإنتاجية وتكنولوجيات تصنيع العتاد الفلاحي بمختلف أحجامه، بما يستجيب للاحتياجات الفلاحية الوطنية. واختتم خالدي برنامج زيارته بالمشاركة، إلى جانب وزير الفلاحة والتغذية البيلاروسي، يوري هورلو، في افتتاح الطبعة الـ32 للمعرض الدولي المتخصص في البيع بالجملة "برود-إكسبو 2026"، حيث طاف بمختلف أجنحته واطلع على تنوع المنتجات والابتكارات في مجال الصناعات الغذائية والتحويلية.

ق. م

الفلاحـــــة

Agriculture

الفلاحية
الفلاحية ديزاد ..يومية وطنية متخصصة
17/11/202614:53

بسبب تحويل وجهة الأراضي وعدم استغلالها والكراء غير القانوني

العقـــار الفلاحـــي.. استرجـــاع نحـو 25 ألـف هكتـــار

بقلم:رضوان.د



شرعت السلطات العمومية أولى الإجراءات العملية لإعادة تنظيم استغلال العقار الفلاحي في الجزائر، من خلال إلغاء 2603 عقود امتياز واسترجاع مساحة إجمالية تقدر بـ24.958 هكتاراً، وذلك بسبب تحويل الأراضي عن وجهتها الفلاحية، وعدم استغلالها، وتأجيرها بطرق غير قانونية، فضلاً عن عدم تسديد الإتاوات المستحقة.

ووفق الديوان الوطني للأراضي الفلاحية في حصيلة عمليات إلغاء عقود الامتياز، فأن الدولة عازمة على استرجاع جميع الأراضي غير المستغلة وإعادة توجيهها إلى مستثمرين وفلاحين قادرين على استغلالها وفق الأهداف المحددة لها.

وتأتي هذه الإجراءات بعد أيام قليلة من إطلاق رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 8 نوفمبر الجاري، مساراً جديداً لإصلاح القطاع الفلاحي، يقوم على جملة من التدابير الرامية إلى تحسين تنظيم النشاط الزراعي وتعزيز الإنتاج الوطني وتثمين الإمكانات العقارية المتاحة.

وحسب الجهات المعنية، أن المخالفات التي أدت إلى إلغاء العقود تتعلق أساساً بتحويل الأراضي الفلاحية عن وجهتها الأصلية، وعدم استغلالها لمدة سنة كاملة، إلى جانب تأجيرها بصورة غير قانونية، وعدم دفع الإتاوات لمدة سنتين متتاليتين.

ضبط العلاقة التعاقدية بين الدولة وأصحاب الامتياز

وتندرج هذه العمليات في إطار تطبيق أحكام القانون رقم 10-03 المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والذي يضبط العلاقة التعاقدية بين الدولة وأصحاب الامتياز، ويحدد الالتزامات الواجب احترامها لضمان توظيف العقار في النشاط الفلاحي.

وفي هذا السياق، استندت إجراءات الإلغاء إلى المادة 29 من القانون ذاته، التي تمنح المديرية العامة للأملاك الوطنية صلاحية فسخ عقد الامتياز، بناءً على إخطار من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، في حال إخلال صاحب الامتياز بالتزاماته التعاقدية.

وقبل اتخاذ قرار الإلغاء، أشار الديوان إلى أنه وجّه 44.364 إعذاراً إلى المعنيين عن طريق المحضرين القضائيين، إضافة إلى 29.927 إعذاراً عبر القنوات الإدارية، في خطوة تعكس حجم المتابعة والإجراءات التحذيرية التي سبقت استرجاع الأراضي المعنية.

تعزيز الرقابة على العقار الفلاحي

وفي إطار تعزيز الرقابة على العقار الفلاحي، كشف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية عن إعداد بطاقات متابعة تشمل مختلف عقود الامتياز، سواء تعلق الأمر بالاستغلال الفردي أو الجماعي، بهدف تحسين مراقبة مدى احترام المستفيدين لالتزاماتهم، وضمان توجيه الأراضي نحو النشاط الذي منحت من أجله.

وتكتسي هذه العملية أهمية بالنظر إلى حجم الوعاء العقاري التابع للأملاك الخاصة للدولة، إذ تقدر مساحة الأراضي الفلاحية التابعة لهذا المجال بنحو 2.8 مليون هكتار، مقابل 5.6 ملايين هكتار من الأراضي الفلاحية الخاصة، فيما تبلغ المساحة الفلاحية المستغلة في الجزائر إجمالاً حوالي 8.4 ملايين هكتار.

وتبرز هذه الأرقام أهمية تحسين استغلال العقار المتاح، خاصة في ظل التحديات المرتبطة برفع الإنتاج الوطني وتقليص التبعية للاستيراد، وضمان انتظام تموين الأسواق بالمنتجات الفلاحية الأساسية.

توجه حكومي لإعادة تنظيم القطاع

وتتزامن عمليات استرجاع الأراضي مع توجه حكومي لإعادة تنظيم القطاع الفلاحي، على خلفية الاختلالات التي لا تزال تطبع إنتاج وتسويق بعض المنتجات، وما يرافقها أحياناً من اضطرابات في العرض والأسعار.

وكان مجلس الوزراء المنعقد في 8 نوفمبر قد تضمن توجيهات رئاسية لإعداد مخطط جديد لتنظيم النشاط الفلاحي على المستوى المحلي، إلى جانب إنشاء مصلحة متخصصة في الإحصائيات تتولى جمع البيانات المتعلقة بمختلف الأنشطة والمهن المرتبطة بالقطاع، بما يسمح بتحسين التخطيط واتخاذ القرارات بناءً على معطيات دقيقة.

كما شملت القرارات منع ترك الأراضي الفلاحية في حالة بور، في إطار مسعى يرمي إلى تعبئة الإمكانات العقارية المتاحة، والحد من تعطيل الأراضي القابلة للإنتاج.

وتعكس عملية إلغاء عقود الامتياز واسترجاع نحو 25 ألف هكتار توجهاً نحو تشديد الرقابة على كيفية استغلال العقار الفلاحي، وربط الاستفادة منه بالالتزام الفعلي بالإنتاج واحترام بنود الامتياز.

واحتضن مقر ولاية أولاد جلال، الأسبوع الماضي أشغال اللجنة التقنية الولائية لترقية الاستثمار الفلاحي، برئاسة المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، محمد أمزيان لعناصري.
وقد خصص اللقاء لدراسة ومعالجة الملفات المودعة عبر المنصة الرقمية الوطنية للديوان بغية الاستثمار في المحيط الفلاحي "الدندوقي" الواقع ببلدية البسباس بذات الولاية والذي يتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 13.648 هكتارا موجهة للاستصلاح في إطار صيغة الامتياز، وذلك وفقا لأحكام المراسيم التنفيذية السارية المتعلقة بشروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة للاستصلاح في إطار الامتياز.

المنصة الرقمية الآلية القانونية والتقنية الوحيدة لمعالجة وتقييم المشاريع

وأوضح لعناصري في تصريح لوكالة الانباء الرسمية أن "هذه العملية تندرج في سياق المتابعة الصارمة والدورية لطلبات الاستفادة من العقار الفلاحي، تنفيذا للاستراتيجية الوطنية الرامية إلى الرقمنة الشاملة للقطاع."
وذكر أن المنصة الرقمية تعد "الآلية القانونية والتقنية الوحيدة لمعالجة وتقييم المشاريع الاستثمارية، مما يضمن تكافؤ الفرص، لاسيما في الولايات الجنوبية الفتية كأولاد جلال التي تزخر بمؤهلات زراعية ومائية هائلة كفيلة بتحقيق قفزة نوعية في الإنتاج الوطني."
وأشار ذات المسؤول إلى أن "منح الأراضي الفلاحية للاستصلاح سيتلوه نظام متابعة ومراقبة صارم يرتكز على المعاينات الميدانية الدورية"، مبرزا في هذا الصدد أنه "ستتم متابعة استغلال هذه الأراضي عقب منحها لمدة ستة أشهر، وفي حال ثبوت عدم الاستغلال يتم توجيه إعذارين، لتصل الإجراءات إلى فسخ عقد الامتياز، إلا في الحالات التي يقدم فيها أصحابها مبررات موضوعية."
كما ذكر أن المعاينات الميدانية الدورية تجري بانتظام عبر مختلف ربوع الوطن لحماية الأراضي الفلاحية والدفع بعجلة الاستثمار خدمة للاقتصاد الوطني.

الأخبـــــــار الجهويـــــــة
Regional news

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

الثلاثاء 17 نوفمبر 2026 17:37

حملة الحرث والبذر 2026-2027

استهداف زراعة ما يقارب 58 ألف هكتار من الحبوب ببرج بوعريريج



برج بوعريريج- انطلقت، اليوم الثلاثاء بولاية برج بوعريريج، حملة الحرث والبذر الخاصة بالموسم الفلاحي 2026-2027 مع استهداف زراعة مساحة إجمالية تقارب 58 ألف هكتار من مختلف أصناف الحبوب، حسب ما استفيد من المدير المحلي للمصالح الفلاحية، توفيق بن ثابت.

وأوضح ذات المسؤول في تصريح للصحافة على هامش إشراف الوالي، رضوان خليفة، على إعطاء إشارة انطلاق هذه الحملة من وحدة الإنتاج الفلاحي الشهيد "علي فاطمي" ببلدية بئر قاصد علي، بأن المساحة المستهدفة تتوزع على 39 ألف و77 هكتارا من القمح الصلب، و10 آلاف و360 هكتارا من الشعير، و5.900 هكتار من القمح اللين، إضافة إلى 2.353 هكتارا من الخرطال والتريتيكال.

كما أفاد بأنه لإنجاح هذه الحملة تم أيضا توفير أزيد من 57 ألف قنطار من البذور، وأكثر من 21 ألف قنطار من الأسمدة، مع تسخير الإمكانات المادية واللوجستية اللازمة ومواصلة مرافقة الفلاحين ميدانيا من خلال تقديم التوجيهات التقنية المتعلقة بتحضير التربة والتسميد واحترام المسار التقني للمحاصيل.

وحسب السيد بن ثابت، تم إيداع 264 ملفا للاستفادة من قرض "الرفيق" على مستوى الشباك الموحد المخصص لهذا القرض، حيث تمت الموافقة على 168 ملفا، فيما لا يزال 96 ملفا قيد الدراسة من قبل مصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفلاحية
الفلاحية ديزاد ..يومية وطنية متخصصة
17/11/202618:41

استكشاف فرص التعاون وإقامة شراكات مهنية وتجارية

5 متعاملين اقتصاديين من خمس دول في الصالون الدولي للفلاحة

بقلم:سارة.ن



انطلقت بولاية مستغانم، فعاليات الطبعة الرابعة للصالون الدولي للفلاحة "موستا إكسبو"، بمشاركة زهاء 100 عارض من الجزائر وخمس دول.

وتقام هذه التظاهرة الاقتصادية، التي تدوم أربعة أيام، على مستوى حديقة الترفيه والتسلية "موستالاند"، تحت شعار "من أجل فلاحة عصرية وقوية"، بمبادرة من الغرفة الفلاحية والمصالح الفلاحية لولاية مستغانم.

وأوضح المدير الولائي للمصالح الفلاحية، رشيد بن ناصر، في تصريح لوكالة الأنباء الرسمية، أن هذه التظاهرة تجمع هذا العام متعاملين اقتصاديين من الجزائر وخمس دول هي تركيا ومصر وتونس والأردن وبولندا، ينشطون في مجالات الفلاحة والصناعات الغذائية والأنشطة المرتبطة بها، بهدف تبادل الخبرات واستكشاف فرص التعاون وإقامة شراكات مهنية وتجارية، لاسيما في مجالات الفلاحة الذكية والتكنولوجيات الحديثة والابتكار وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وأضاف ذات المسؤول أن تأثيرات التغيرات المناخية على القطاع الفلاحي، واستراتيجيات الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والانفتاح العلمي والأكاديمي، إلى جانب الابتكارات الحديثة، تشكل المحاور الأساسية للنقاشات التي يشارك فيها فلاحون ومربون ومستثمرون وموردو المدخلات الفلاحية والآلات الزراعية، فضلا عن مبتكري التقنيات الذكية.

وإلى جانب المعرض الذي يشكل فضاء لاستعراض أحدث الابتكارات والتكنولوجيات الزراعية، وإقامة شراكات جديدة بين مختلف الفاعلين والمتعاملين الاقتصاديين، واستكشاف فرص الاستثمار في هذا القطاع الواعد، تتضمن التظاهرة برنامجا علميا وتقنيا ثريا.

ويشمل هذا البرنامج تقديم عدة مداخلات حول الزراعات الاستراتيجية والفلاحة الذكية الشاملة والمكننة الفلاحية الذكية ومكننة شعبة البطاطس، فضلا عن دور الرقمنة في التنمية الفلاحية وأهمية المعاهد والمخابر في تشخيص الأمراض النباتية وحماية النباتات والمساهمة في تحقيق السيادة الغذائية، ينشطها خبراء وأساتذة جامعيون، حسبما تمت الإشارة إليه.

الفلاحية
الفلاحية ديزاد ..يومية وطنية متخصصة
17/11/202612:55

الوقوف على ظروف تطور الزراعات المقاومة للظروف المناخية المحلية

البيض.. زيارات ميدانية إلى مستثمرات الزيتون والأشجار المثمرة ببريزينة

بقلم:ح.ر



نظّم الفرع الفلاحي ببلدية بريزينة، التابعة لولاية البيض، خرجة ميدانية تقنية عبر عدد من المحيطات الفلاحية، خُصصت لمتابعة المستثمرات التي تنشط في زراعة الزيتون والأشجار المثمرة المقاومة.
وتندرج هذه العملية في إطار المتابعة الميدانية للنشاط الفلاحي والوقوف على وضعية المستثمرات، من خلال معاينة الأشجار المزروعة وتقييم ظروف نموها وتطورها، بما يسمح بالتعرف على احتياجات الفلاحين والصعوبات التي قد تواجههم في استغلال أراضيهم.
وتكتسي زراعة الزيتون والأشجار المثمرة المقاومة أهمية خاصة في المناطق التي تعرف ظروفاً مناخية صعبة، باعتبارها خياراً يمكن أن يساهم في تنويع الإنتاج الفلاحي وتثمين الأراضي، فضلاً عن دعم النشاط الزراعي في المناطق ذات الموارد المائية المحدودة، شريطة اختيار الأصناف الملائمة واعتماد المسارات التقنية المناسبة.
كما تسمح الخرجات الميدانية لمصالح الفلاحة بالاطلاع المباشر على واقع المستثمرات، ومتابعة مدى تطور الغرسات، وتقديم التوجيهات التقنية للفلاحين بشأن عمليات الخدمة والصيانة والري والتقليم، وفق احتياجات كل نوع من الأشجار والظروف المحلية.
وتندرج هذه المبادرة ضمن أهمية المرافقة التقنية المستمرة للمنتجين، باعتبارها عاملاً أساسياً لتحسين مردودية المستثمرات وضمان استدامة الأشجار المثمرة، خاصة في المناطق التي تتطلب فيها الزراعات تكيّفاً مع الجفاف والتقلبات المناخية.
ويُنتظر أن تساهم مثل هذه المتابعات في تشجيع الاستثمار في الأشجار المثمرة وتوسيع الزراعات الملائمة للبيئة المحلية، بما يعزز تنوع الإنتاج الفلاحي ويدعم التنمية الريفية بولاية البيض.

17/11/202612:43

مصالح الفلاحة تعاين تقدم عملية الحصاد في إطار مرافقة المنتجين وتثمين الإنتاج المحلي

معسكر.. متابعة جني البطاطا ما بعد الموسمية ببلدية نسمط

بقلم:ح.ر



تتواصل بولاية معسكر عمليات جني البطاطا ما بعد الموسمية، حيث قامت مصالح القسم الفرعي للفلاحة بهاشم، أمس الأول ، بخرجة ميدانية إلى بلدية نسمط لمتابعة سير عملية الحصاد والوقوف على مدى تقدمها، في إطار المتابعة الدورية للموسم الفلاحي وتقييم وضعية الإنتاج.
وتندرج هذه العملية ضمن جهود مديرية المصالح الفلاحية لمرافقة الفلاحين ميدانياً، والاطلاع على ظروف جني المحصول، بما يسمح بمتابعة تطور الإنتاج المحلي وتحديد مختلف الجوانب المرتبطة بتسويق هذا المنتوج واسع الاستهلاك.
تكتسي زراعة البطاطا ما بعد الموسمية أهمية في توزيع فترات الإنتاج، والمساهمة في توفير المنتوج خارج فترات الجني الرئيسية، بما يساعد على تحسين انتظام التموين وتقليص فترات الضغط على السوق.
وتسمح متابعة عمليات الحصاد بمعاينة وضعية المحصول والوقوف على ظروف الجني، إلى جانب مرافقة المنتجين في مختلف مراحل العملية، بما يدعم تثمين الإنتاج الفلاحي المحلي.
كما يمثل انتظام الإنتاج وتوزيعه على فترات مختلفة من السنة أحد العوامل المساعدة على تعزيز استقرار عرض البطاطا في الأسواق، بالنظر إلى مكانتها ضمن المواد الغذائية الأساسية في الاستهلاك اليومي للأسر الجزائرية.
وتندرج الخرجة الميدانية ببلدية نسمط ضمن مساعي مصالح الفلاحة لتعزيز التواصل المباشر مع المنتجين، ومتابعة النشاط الزراعي على مستوى المستثمرات، بما يسمح بالوقوف على واقع الشعبة وتطور عمليات الجني.
وتشكل البطاطا إحدى الشعب الاستراتيجية في الإنتاج النباتي الوطني، ما يجعل مرافقة الفلاحين وتحسين ظروف الإنتاج والتسويق من الأولويات المرتبطة بتعزيز الأمن الغذائي وضمان وفرة المنتجات الفلاحية.
وتعكس هذه المتابعة أهمية الحضور الميداني للمصالح التقنية خلال مختلف مراحل الموسم الفلاحي، من الزراعة إلى الحصاد، بما يساهم في تثمين الجهود الإنتاجية للفلاحين ودعم تموين السوق المحلية.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة 09

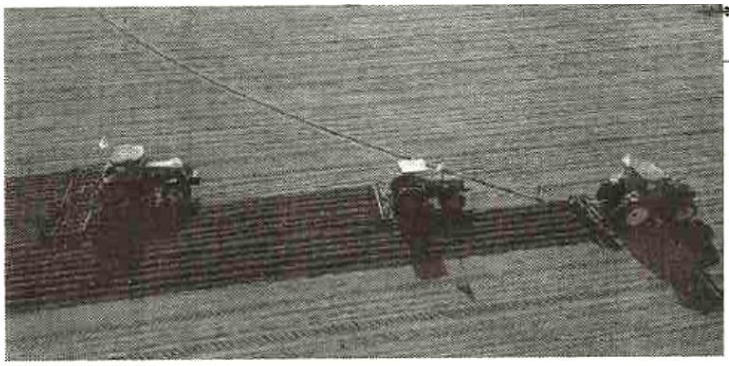
تعزيز الإنتاج الفلاحي ودعم الزراعات الاستراتيجية

ورقلة تراهن على أكثر من 13 ألف هكتار في الموسم الفلاحي الجديد



● إنجاز 09 مخازن للحبوب وتعزيز الزراعات الاستراتيجية مع توجيه الأولوية للخضر والفواكه واسعة الاستهلاك
● الوالي يؤكد ضرورة منح الأولوية للخضر والفواكه واسعة الاستهلاك

تراهن ولاية ورقلة على توسيع المساحات المزروعة وتعزيز قدراتها الإنتاجية خلال الموسم الفلاحي 2026-2027، من خلال مرافقة المستثمرات الفلاحية وتوفير مستلزمات الإنتاج وتدعيم منشآت السقي والتخزين، في سياق دعم الزراعات الاستراتيجية والحبوب وتقليص التبعية للاستيراد.


ورقلة تراهن على أكثر من 13 ألف هكتار في الموسم الفلاحي الجديد

موسى بقي

● يأتي ذلك في وقت بلغت فيه المساحة المزروعة بالولاية 13.390 هكتارا، بالتزامن مع إطلاق حملة الحرث والبذر، التي تضع المستثمرات الفلاحية أمام تحدي رفع الإنتاج وتوسيع النشاط الزراعي، لاسيما في ظل توفر إمكانيات السقي والدعم الموجه للاستثمار في الأراضي الصحراوية. وفي هذا السياق، أعطى والي ورقلة، عبد الغني فيلالي، بالمستثمرة الفلاحية "فيتال أقروسيد" بمنطقة قاسي الطويل بحاسي مسعود، أمس الأول، إشارة انطلاق حملة الحرث والبذر للموسم الفلاحي 2026-2027، حيث سجلت المساحة المزروعة بالولاية تزايدا معتبرا، لتبلغ هذا الموسم 13.390 هكتارا.

وتعد المستثمرة المذكورة من المشاريع الفلاحية الهامة بالمنطقة، حيث تمتد على مساحة إجمالية تقدر بـ 2026 هكتارا، منها 1122 هكتارا ممنوحة من طرف الديوان الوطني لتنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، و904 هكتارات ممنوحة من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

وتعتمد هذه المستثمرة على إمكانيات معتبرة في مجال السقي، حيث تتوفر على 21 بئرا منجزة، إلى جانب 14 مرشة محورية، بما يسمح بتغطية 380 هكتارا من المساحة المزروعة المخصصة للحبوب والزراعات الاستراتيجية والتحويلية.

كما استفادت المستثمرة من إعانات في إطار الدعم الفلاحي، بمبلغ إجمالي يقدر بـ 44.941.625 دج، موجهة لدعم إنجاز الآبار، واقتناء المرشات المحورية، وتجهيز الآبار، وتطوير أنظمة السقي بالتقطير للنخيل والخضروات.

ربط 08 آبار بالكهرباء

وكشفت حملة الحرث والبذر عن معطيات رسمية في إطار مرافقة الدولة للاستثمار الفلاحي، حيث تم إنجاز 0.15 كلم من شبكة الكهرباء الفلاحية، بغلاف مالي يقدر بـ4.827.623,96 دج، ضمن برنامج رئيس الجمهورية، مع برمجة ربط 08 آبار بالكهرباء خلال سنة 2026. وأكد والي ورقلة، بالمناسبة، مواصلة مرافقة ودعم السلطات المحلية والمركزية للمستثمرات الفلاحية والزراعات الاستراتيجية، مشيرا إلى توفير البذور والأسمدة والآلات الخاصة بعمليات الحرث والبذر والحصاد، إلى جانب تدعيم قدرات التخزين من خلال إنجاز 09 مخازن للحبوب ووضعها حيّز الخدمة، فضلا عن صومعة التخزين الجاري إنجازها.

وشدّد المسؤول ذاته على ضرورة منح جانب من الأولوية للخضر والفواكه، خاصة الاستراتيجية منها وذات الاستهلاك الواسع، على غرار البطاطا.

تخصيص 90 هكتارا للحبوب والزراعات التحويلية

وشكلت المستثمرة الفلاحية "لعور لطفي"، الواقعة بمحيط الرياض ببلدية حاسي مسعود، محطة أخرى في زيارة والي الولاية، في إطار متابعة انطلاق الموسم الفلاحي 2026 - 2027، ودعم النشاط الفلاحي وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

وحسب الأرقام المتاحة، تقدر المساحة الإجمالية لهذه المستثمرة بـ 290 هكتارا، ممنوحة من طرف الديوان الوطني لتنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، بموجب عقد امتياز مؤرخ في 30 سبتمبر 2024.

كما تتوفر المستثمرة على 04 آبار منجزة و03 مرشات محورية، بما يسمح باستغلال مساحة 90 هكتار مخصصة للحبوب والزراعات التحويلية، حيث تم خلال الموسم الفلاحي 2025-2026 تخصيص 60 هكتارا لزراعة القمح الصلب، مع برمجة المساحة نفسها خلال الموسم الفلاحي الجاري 2026-2027.

وفي سياق مرافقة المستثمرات الفلاحية وتعزيز قدراتها الإنتاجية، تستفيد المستثمرة من دعم فلاحي يقدر بـ 15.918.000 دج، موجه لتمويل عمليات إنجاز ثلاثة آبار بعمق 200 متر، واقتناء ثلاث مرشات محورية للحبوب بمساحة 30 هكتارا، إلى جانب تجهيز بئر.

م.ب

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة 09

في ظل الكميات المحدودة لدى أصحاب المهنة بعين الدفلى

منتجو البطاطا بعين الدفلى يتخوّفون من ارتفاع أسعار البذور المستوردة

● يخشى فلاحو عين الدفلى، في ظل أزمة البطاطا الموجهة للاستهلاك، ارتفاع أسعار البذور المستوردة التي يعتزمون غرسها خلال شهر جانفي المقبل؛ لجني محصولها مع بداية شهر ماي، في وقت طمأنوا فيه المستهلكين بقرب عودة الوفرة إلى الأسواق، مع انطلاق جني المنتوج الحالي بداية ديسمبر القادم.

أملت الوضعية الحالية لسوق البطاطا، التي بلغ سعر الكيلوغرام الواحد منها ما بين 120 و130 دينارا، تخوفات المنتجين من ارتفاع أسعار البذور المستوردة، لاسيما في ظل اختفاء هذه المادة من نقاط بيع عديدة، حسبما وقفنا عليه ميدانيا وما أكده مستهلكون تحدثوا عن صعوبة الحصول عليها، باعتبارها من المواد الأساسية التي لا تكاد تغيب عن موائد العائلات، خاصة محدودة الدخل.

وحسب منتجي هذه المادة بعين الدفلى، فإنهم شرعوا في تحضير الأراضي وتوفير الأسمدة والأدوية اللازمة لعملية الغرس، بعد تكاليف معتبرة تكبدوها في هذه المرحلة، على أن تنطلق العملية ميدانيا خلال الفترة المقبلة. وفي هذا السياق، يميز الفلاحون بين المنتجين الحقيقيين والوسطاء الذين يصفونهم بأصحاب المحافظ، متهمين بعضهم بالاستفادة من أشكال الدعم بطرق ملتوية، الأمر الذي يرون أنه ساهم في إحداث اختلالات في وفرة المنتوج بالسوق، وهي ممارسات يتبرأ منها، حسب تصريحاتهم، الفلاحون الذين لا يزالون يمارسون هذه المهنة التي توارثوها أبا عن جد.

ويزداد تخوف المنتجين من احتمال وصول سعر البذور المستوردة إلى سقف 200 دينار للكيلوغرام الواحد، لاسيما الأصناف الجيدة، على غرار "ريدوف" و"أوريزونا" و"برتينا"، وهو ما من شأنه أن يزيد من أعبائهم المالية، بالنظر إلى المصاريف التي تتطلبها عملية الغرس، خاصة أن إنتاج البذور المحلية بعين الدفلى لا يزال غير كاف لتغطية الطلب المتزايد، بما في ذلك طلبات الفلاحين القادمين من ولايات أخرى للتعامل مع منتجي المنطقة.

دعوة إلى ضبط المستفيدين من الدعم

وبخصوص أشكال الدعم التي تقدمها الدولة للمنتجين، ثمّن الفلاحون الجهود المبذولة ومرافقة السلطات لهم، غير أنهم طالبوا بإخضاع هوية المستفيدين من هذه الإعانات إلى فحص دقيق، للتأكد من ممارستهم الفعلية للنشاط الفلاحي ميدانيا، ومعرفة مدى ارتباطهم المباشر بالإنتاج، حفاظا على المال العام وضمانا لوصول الإعانات إلى مستحقيها.

ويرى المنتجون أن بعض الوسطاء والسماسرة يستفيدون، رغم قلتهم، من أموال الدعم التي كان من الأجدر توجيهها إلى الفلاحين المرتبطين مباشرة بالأرض والإنتاج. وللحدّ من هذه الممارسات، يقترحون تكفل الدولة بشراء المنتوج مباشرة من الفلاحين، دون وساطة، وتخزينه في غرف التبريد، معتبرين أن هذه الآلية من شأنها المساهمة في فرز المنتجين الحقيقيين عن الوسطاء، وضبط مسار الدعم وردع المخالفين، بالتنسيق مع المصالح المعنية والجهات المختصة.

في سياق الحديث عن عودة الوفرة إلى الأسواق المحلية بصورة طبيعية، أكد المنتجون أن عملية جني المحصول الحالي توشك على الانطلاق بداية شهر ديسمبر المقبل، بعد توفير مختلف الظروف الضرورية لممارسة النشاط، من سقي وتسميد ومعالجة ومكافحة للأعشاب الضارة والوقاية من الأمراض، معربين عن أملهم في أن تساهم الكميات المنتظرة في تحسين التموين وتخفيف الضغط على الأسعار.

ح. ياسين

الإسهامات
Contributions

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية
الصفحة: 03

الرئيس يأمر بإعادة تنظيم القطاع

حوكمة الفلاحة.. غذاء مُستدام

هدى سميرة جعفري:"السيادة الغذائية تستدعي إنشاء 3 هيئات وطنية للاستشراف والحماية والتكوين"

لعلى بوخالفة:"الجزائر رفعت قدراتها التخزينية للحبوب إلى 90 مليون قنطار"



الخبيرة المستشارة في القطاع الزراعي، هدى سميرة جعفري لـ"أخبار الوطن":

"السيادة الغذائية تستدعي إنشاء 3 هيئات وطنية للاستشراف والحماية والتكوين"

أكدت الخبيرة المستشارة في القطاع الزراعي، هدى سميرة جعفري، أن بناء السيادة الغذائية يقتضي تجاوز المقاربات التي تحصر تطوير الفلاحة في زيادة الإنتاج وتوفير المدخلات، نحو منظومة مؤسساتية قادرة على الاستشراف والتنسيق وحماية الموارد وتكوين الفاعلين. واقترحت جعفري في تصريح لـ"أخبار الوطن"، إنشاء ثلاث هيئات وطنية متكاملة، توفر رؤية طويلة المدى وتعزز الوقاية وتربط المعرفة العلمية بالتطبيق الميداني.

وتتمثل الهيئة الأولى في وكالة وطنية للسيادة الغذائية، تتولى الاستشراف والتنسيق والإنذار المبكر، دون أن تحل محل المؤسسات القائمة أو تنتزع صلاحياتها. وتعمل، وفق التصور، على تجميع المعطيات وتحليلها وتنسيق جهود المتدخلين، في ظل توزع البيانات بين قطاعات وهيئات مختلفة، بما يصعب بناء رؤية موحدة حول الإنتاج والاستهلاك والمخزون.

وأوضحت جعفري أن الوكالة ينبغي أن تعتمد قاعدة بيانات وطنية تشمل مؤشرات الإنتاج والاستهلاك ومستويات المخزون والواردات والأسعار وتوفر المدخلات، فضلا عن المخاطر المناخية والوبائية. ولا تقتصر وظيفتها على جمع الأرقام، بل تحليلها واستشراف الاتجاهات وتحديد الاختلالات قبل انعكاسها على الأسواق أو قدرات الإنتاج. وذكرت المتحدثة أنه من شأن لوحة قيادة وطنية أن تساعد صناع القرار على توجيه الاستثمارات والدعم بحسب الأولويات، وتحديد الفجوات بين الإنتاج والاستهلاك، ومتابعة المخزون والاحتياجات وتقييم السياسات.. فغياب البيانات الدقيقة أو تأخر تحيينها قد يؤدي إلى قرارات لا تستجيب لحقيقة الميدان، بينما يسمح الاستشراف بتوجيه الموارد بصورة أكثر فعالية. أما الهيئة الثانية، فتتمثل حسب جعفري، في وكالة وطنية للصحة الواحدة والمحافظة على الثروة الحيوانية، تنطلق من الترابط بين صحة الإنسان والحيوان والبيئة. وترى الخبيرة أن حماية الإنتاج الحيواني لا تنفصل عن الوقاية الصحية ومراقبة الأمراض، وأن الثروة الحيوانية عنصر أساسي في الأمن الغذائي، ما يستدعي الانتقال من التدخل بعد ظهور الأوبئة إلى الرصد المبكر والتنسيق بين المصالح المختصة. وتشمل مهام الوكالة المقترحة كما ذكرت جعفري، حماية السلالات المحلية والمحافظة على خصائصها الوراثية، وتطوير الإنتاج الحيواني ومعالجة إشكالية الأعلاف. فتوفر الأعلاف وجودتها واستدامة مصادرها عوامل حاسمة في مردودية تربية المواشي، كما ينعكس الاعتماد على الاستيراد وتقلب الأسعار على تكاليف المربين وأسعار المنتجات الحيوانية. وشددت جعفري على توطين إنتاج اللقاحات البيطرية، من خلال مقاربة تشمل البحث والتطوير والتصنيع والتوزيع، لا استيراد المنتجات الجاهزة فقط.. فامتلاك قدرات وطنية يعزز حسب المتحدثة، الاستقلالية الصحية ويقلص التأثر بالاضطرابات الخارجية، ويتطلب تنسيقا بين المؤسسات العلمية والبحثية والهيئات الصحية والمنتجين، مع توفير إمكانات تطوير الصناعة البيطرية. أما المقترح الثالث، فيتعلق، حسب المتحدثة، بإنشاء قناة وطنية متخصصة في الفلاحة، تؤدي دورا علميا وتكوينيا وإعلاميا، وتكون جسرا بين الجامعة ومراكز البحث والمستثمرات والفلاحين، وترى الخبيرة أن نقل المعرفة يحتاج إلى فضاء يشرح المستجدات العلمية بلغة عملية، ويحول نتائج البحث إلى ممارسات قابلة للتطبيق، ويساعد الفاعلين على مواكبة التحولات. ولا ينبغي أن تقتصر القناة على البرامج التعريفية أو نقل النشاطات الرسمية، بل تقدم محتوى تطبيقيا حول التقنيات الحديثة وترشيد المياه وتحسين البذور ومكافحة الأمراض والآفات وأساليب التخزين والتحويل، فضلا عن الرقمنة والذكاء الاصطناعي في التسيير الفلاحي. ويمكنها مرافقة الفلاحين ببرامج تكوينية تراعي اختلاف الشعب والمناطق والاحتياجات المهنية. وتؤكد جعفري أن التوجهات المتعلقة بتحسين الإحصاء والرقمنة وإعادة تنظيم القطاع تتقاطع مع جانب من رؤيتها، خصوصا في توحيد البيانات وتطوير أدوات المتابعة والاستشراف، لكنها تشدد على أن الهيئات الثلاث المقترحات مؤسساتية مستقلة، وليست قرارات حكومية أو جزءا من مخرجات مجلس الوزراء، وأن الغاية استكمال المنظومة وتوضيح الأدوار لا تضخيم الهياكل. وترى جعفري، أن نجاح الإصلاح يقاس بقدرته على الانتقال من التوجيهات إلى آليات تنفيذ قابلة للقياس، مع تحديد المسؤوليات ومؤشرات الأداء وآجال الإنجاز. فالفلاحة تتأثر بالمياه والطاقة والنقل والصناعة والبحث العلمي والتكوين، ولا يمكن تطويرها بمعزل عن هذه المجالات. وتدعو المتحدثة إلى اتخاذ قرارات تأسيسية قبل نهاية 2026، حتى تدخل البلاد سنة 2027 برؤية واضحة وأهداف محددة في الاستشراف والحماية والتكوين، ومهام قابلة للتقييم. واقترحت الخبيرة تحديد صلاحيات هذه الهيئات وعلاقتها بالقطاعات القائمة، مع نشر تقارير دورية تقيس النتائج وتكشف النقائص. فوضوح المسؤولية يمنع تداخل المهام، ويجعل تقييم الأداء ممكنا، ويحول المقترحات إلى التزامات قابلة للمتابعة أمام الجميع.



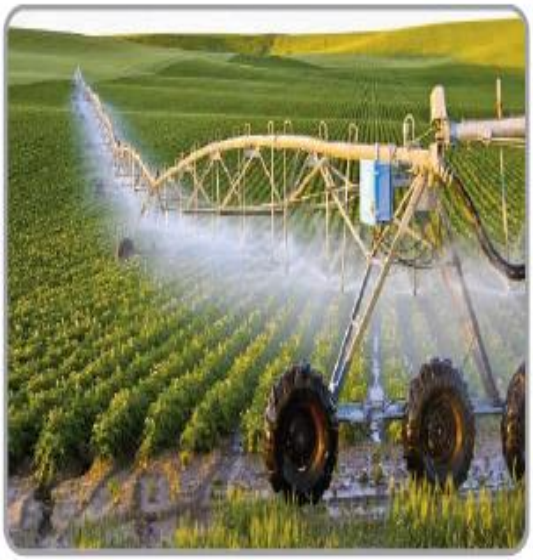
آمال عيساوي

الرئيس يأمر بإعادة تنظيم القـــطاع

حوكمـة الفلاحـة.. غـذاء مستدام

تتجاوز معركة السيادة الغذائية في الجزائر حدود رفع الإنتاج وتوسيع المساحات المزروعة، لتصل إلى قدرة المنظومة على حماية المحاصيل بعد جنيها وتخزينها وتحويلها وتسويقها. فوفرة الإنتاج لا تحقق الأمن الغذائي تلقائيا، ما دامت كميات معرضة للتلف أو فقدان قيمتها بسبب اختلالات النقل والتبريد والتخزين وضعف التحويل الصناعي.

آمال عيساوي



يقتضي هذا الرهان بناء سلسلة متكاملة تبدأ بالتخطيط والإحصاء، وتمتد إلى الحصاد والتخزين والتصنيع والتوزيع. فكل خلل في إحدى حلقاتها قد يحول الوفرة إلى خسارة، ويجعل الجهود المبذولة لرفع الإنتاج عاجزة عن تحقيق مردودية اقتصادية تتناسب مع الإمكانات المسخرة للقطاع.

وأعادت توجيهات مجلس الوزراء المنعقد في 8 نوفمبر 2026 الملف إلى صدارة الأولويات، عبر الدفع نحو إعادة تنظيم القطاع الفلاحي محليا، وتحسين الإحصاء والرقمنة، والتحضير المبكر لموسم الحصاد، إلى جانب مراجعة تنظيم بعض الشعب. وتعكس هذه الإجراءات توجها لمعالجة اختلالات تؤثر في ضبط الإنتاج وتموين السوق، وتحويل المعطيات إلى أدوات للتخطيط واتخاذ القرار.

ويبرز الإحصاء الدقيق نقطة انطلاق لأي سياسة ناجعة، إذ لا يمكن تحديد احتياجات السوق أو الإنتاج المنتظر أو توجيه الاستثمارات دون بيانات محينة عن المساحات المزروعة ومردودية الهكتار والمخزون وقدرات التخزين والاستهلاك. ومن هذا المنطلق، جاء التوجه إلى إعداد مخطط جديد للتنظيم المحلي للفلاحة، وإنشاء مصلحة للإحصائيات تشمل مختلف أنشطة ومهن القطاع، بما يسمح باستباق الاختلالات وتحسين متابعة السوق.

كما يستهدف إدراج إحصائيات الوزارات ضمن أنظمة المنصة الرقمية الوطنية للمحافظة السامية للرقمنة توحيد البيانات وتحيينها وربط المتدخلين بمنظومة تتبع متابعة الإنتاج والمخزون والتوزيع. فالرقمنة لا تقتصر على نقل الوثائق إلى الوسائط الإلكترونية، بل تساعد على تحديد مواطن النقص قبل تحولها إلى أزمات، وتقلص تضارب التقديرات الناتج عن تشتت مصادر المعلومات. وفي سياق إعادة تنظيم الشعب، تقرر إنشاء ديوان خاص بالبقول الجافة، مع إبقاء الحبوب ضمن اختصاص الديوان الجزائري المهني للحبوب. ويستهدف هذا التوجه منح الشعبة آليات تسيير تناسب خصوصياتها، ومتابعة الإنتاج والتجميع والتخزين والتسويق، وتشجيع توسيع المساحات المخصصة للبقول الجافة باعتبارها مكونا أساسيا في الاستهلاك الوطني.

ولا ينفصل الإصلاح عن التحضير المبكر للحصاد، إذ يتوقف نجاح الموسم على جاهزية العتاد والوسائل اللوجستية لاستقبال المحاصيل. لذلك تبرز أهمية توفير المكننة كما ونوعا وتفعيل تعاونياتها، لتقليص التأخر في الحصاد وتفادي ضياع الإنتاج بسبب نقص الحصادات أو سوء توزيعها. كما يمنح التحضير منذ نوفمبر وقتا لتحديد الاحتياجات وإصلاح العتاد وتعبئة الإمكانات.

ويظل التخزين والتبريد والنقل من أكثر الحلقات حساسية، خصوصا بالنسبة إلى المنتجات سريعة التلف. فقد لا تضمن وفرة المحاصيل في مناطق الإنتاج وصولها إلى المستهلك، عندما تتحول المسافة ونقص وسائل النقل والتبريد إلى عائق أمام التسويق، أو يغيب التحويل الصناعي القريب. لذلك تبرز ضرورة ربط السياسة الفلاحية بالاستثمار الصناعي، بما يسمح باستغلال الفائض وإطالة صلاحية المنتجات وفتح منافذ تسويق إضافية.

كما يتطلب رفع المردودية تحسين نوعية الإنتاج واستعمال التقنيات الملائمة للتربة والمناخ، من خلال اختيار البذور المناسبة وضبط الأسمدة ومكافحة الأعشاب وتوسيع الري المقتصد للمياه. ولا تتحقق نتائج مستدامة دون مرافقة تقنية للفلاحين وتوفير العتاد والتمويل وربط البحث العلمي باحتياجات المستثمرات، إلى جانب حماية الأراضي من الإهمال ومحاربة حبس الإنتاج والغش الذي يضر بتموين السوق واستقرار الأسعار.

وتندرج التدابير المتعلقة بمنع استعمال الذرة كعلف أخضر للأنعام بسبب نقص الذرة الحبيبية ضمن مسعى حماية التوازن بين حاجيات الشعب وتفادي استنزاف مادة أولية ذات استعمالات أساسية.. كما تكشف مؤشرات الحبوب حجم التحدي؛ إذ قدرت منظمة الأغذية والزراعة إنتاج الجزائر المتوقع في 2026 بنحو 4. 902 ملايين طن، منها 3. 5 ملايين طن من القمح و1. 3 مليون طن من الشعير.

وقدرت المنظمة احتياجات استيراد الحبوب لموسم 2026-2027، بنحو 14. 5 مليون طن، منها 8. 5 ملايين طن من القمح وخمسة ملايين طن من الذرة. وهي تقديرات للاحتياجات وليست حصيلة واردات منجزة، لكنها تبرز الفجوة بين الإنتاج المحلي والطلب. وعليه، فإن السيادة الغذائية تتطلب إحصاء دقيقا ورقمنة فعالة ومكننة وتخزينا وتحويلا، حتى لا تنتهي جهود الإنتاج بخسائر بعد الحصاد.

الخبير في القطاع الفلاحي لعلى بوخالفة لـ"أخبار الوطن":

"الجزائـر رفـعت قدراتهـا التخزينية للحبوب إلـى 90 مليـون قـنطار"



أكد الخبير الفلاحي لعلى بوخلفة، لـ"أخبار الوطن"، أن الجزائر عززت قدراتها الوطنية لتخزين الحبوب، بعدما ارتفعت الطاقة الإجمالية، وفق الأرقام التي قدمها، من نحو 44 مليون قنطار إلى 90 مليون قنطار، بفضل إنجاز منشآت جديدة وتوسيع شبكة التخزين التي تضم قرابة 350 مخزنا جواريا و30 صومعة كبيرة. واعتبر أن هذا التطور مكسب في حماية المحاصيل، لكنه لا يكفي دون استكمال حلقات النقل والتبريد والتحويل والتسويق.

وبشكل التخزين عنصرا أساسيا في حماية الإنتاج من الضياع، خصوصا خلال المواسم التي تعرف وفرة، إذ قد يؤدي غياب أماكن الاستقبال إلى تسويق المحصول في ظروف غير ملائمة أو تلف جزء منه. كما يسمح توزيع المخازن قرب مناطق الإنتاج بتقليص مسافات النقل وتخفيف الضغط على المنشآت الكبرى وتحسين التجميع، شرط تجهيزها وتسييرها بانتظام. ويرى بوخالفة أن اختلالات القطاع لم ترتبط دائما بنقص الإنتاج، بل ظهرت أحيانا بعد الجني بسبب ضعف النقل والتبريد وقلة وحدات التحويل، ويستدل بما عرفته بعض مناطق أدرار من ضياع كميات من الطماطم، لصعوبة نقلها إلى مناطق الاستهلاك في الشمال ومحدودية التخزين والتبريد والتحويل الصناعي. وتبين هذه التجربة أن زيادة الإنتاج دون منافذ لتصريفه قد تحول الجهد الفلاحي إلى خسارة.

ويؤكد أن تطوير غرف التبريد وشبكات النقل الملائم، وتشجيع وحدات التحويل قرب مناطق الإنتاج، يحد من هذه الاختلالات، خاصة بالنسبة إلى المنتجات سريعة التلف. كما تسمح الصناعات الغذائية باستيعاب الفائض الموسمي وتحويله إلى منتجات قابلة للتخزين والتوزيع طوال السنة، بما يدعم استقرار السوق ودخل المنتجين ويوفر نشاطا اقتصاديا في المناطق الفلاحية. وفيما يتعلق بالمردودية، يشير الخبير إلى أن تحسين الإنتاج لا يرتبط بتوسيع المساحات فقط، بل باختيار البذور الملائمة للتربة والمناخ، وضبط الأسمدة ومكافحة الأعشاب وتحديث الري. ويقدر أن اعتماد الري بالتنقيط يمكن أن يوفر نحو 50 بالمائة من المياه، وهو تقدير منسوب إليه وليس مؤشرا وطنيا موحدا، في ظل اختلاف المحاصيل والأنظمة والظروف المناخية.

كما سجلت مردودية الحبوب، حسب الأرقام التي قدمها، تحسنا من متوسط يقدر بنحو 17 قنطارا في الهكتار إلى مستويات تتراوح بين 30 و40 قنطارا في بعض الزراعات، مع إمكانية بلوغ 60 قنطارا عند توفر الظروف التقنية. ويرتبط ذلك باستعمال أصناف جديدة من البذور، وتحسين المسار التقني، وتوفير الأسمدة والوسائل في المواعيد المناسبة، وتظل هذه المستويات مرتبطة بالمناطق والأصناف وظروف الإنتاج، ولا تمثل متوسطا وطنيا عاما.

ويعتبر المتحدث، أن تعميم النتائج يتطلب مرافقة الفلاحين وتوفير التمويل والعتاد، لأن اعتماد التقنيات الحديثة يظل محدودا عندما لا تتوفر الإمكانات المالية أو يتأخر وصول المدخلات، لذلك تبرز أهمية تسهيل القروض، وتحسين تمويل النشاط الفلاحي، وضمان توفير الأسمدة والآلات والخدمات الضرورية، مع إدراج دور المؤسسات المختصة ضمن رؤية متكاملة.

وفي تقديره لتغطية الإنتاج الوطني للاحتياجات الغذائية، يذكر بوخالفة أن الإنتاج المحلي يغطي نحو 75 بالمائة من احتياجات الغذاء، مع تقدم في بعض الشعب، خاصة الفصح الصلب. كما يدعو إلى رفع إنتاج الشعير وتطوير القمح اللين والذرة لتقليص الاستيراد. وتبقى نسبة التغطية تقديرا منسوبا إليه، ولا ينبغي تقديمها كإحصائية رسمية حديثة دون سند منشور يحدد السنة وطريقة الحساب.

ويتوقف الخبير عند إمكانات تطوير إنتاج الأسمدة محليا، مشيرا إلى ارتفاع إنتاج الفوسفات من 2. 5 مليون طن إلى 10 ملايين طن سنويا، غير أن المعطيات الحكومية الخاصة بمشروع الفوسفات المدمج تتحدث عن هدف مستقبلي لإنتاج 10. 5 ملايين طن من الفوسفات الخام سنويا، وليس إنتاجا محققا حاليا. ويستدعي ذلك التمييز بين الإنتاج الفعلي والأهداف المبرمجة عند تحرير الأرقام.

ويرتبط المشروع بمناطق تبسة وسوق أهراس وعنابة، وبمشاريع تحويل ونقل بالسكك الحديدية، ويرى بوخالفة أن تحسين الربط بين مواقع الإنتاج ووحدات التحويل والموانئ والأسواق يخفض تكاليف النقل ويعزز القيمة المضافة للموارد الوطنية، كما يساعد على توفير مدخلات يمكن أن تدعم النشاط الفلاحي.

وفي تعليقه على إعادة تنظيم القطاع، يعتبر أن تحسين الإحصاء والرقمنة ضروري لتحديد احتياجات الشعب ومتابعة الإنتاج والمخزون وتوجيه الدعم بدقة. كما يرى أن إنشاء ديوان للبقول الجافة قد يحسن تنظيم الشعبة، وأن التحضير المبكر للحصاد وتوفير المكننة وتفعيل التعاونيات يقلص الاختلالات خلال الجني.

وأكد الخبير في القطاع الفلاحي أن تطوير التخزين لا يضمن الأمن الغذائي وحده، ما لم يترافق مع التبريد والنقل والتحويل وتحسين مردودية الهكتار وتوفير المدخلات في وقتها. فالغاية ليست إنتاج كميات أكبر فحسب، بل الحفاظ عليها وتوجيهها للاستهلاك أو لتصنيع بأقل خسائر، حتى تتحول الزيادة في المحصول إلى مكسب اقتصادي وغذائي.

آمال عيساوي

الشعب
يومية وطنية اخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة-24

خبراء يدعون لإنشاء مجلس «السيادة المائية»

الجزائر تراهن على تخزين المياه بـ60 موقعا جديدا للسدود

شكّلت التحديات التي تواجه الجزائر في مجال الأمن المائي، في ظل التغيّرات المناخية وتزايد الضغط على الموارد المائية، محور النقاش خلال اليوم العلمي الخامس لمخبر الحفاظ على الموارد المائية وحمايتها، الذي احتضنته جامعة سعد دحلب بالبليدة، يوم 16 نوفمبر، بمبادرة من كلية التكنولوجيا، تحت عنوان: «تسيير الموارد المائية في مواجهة المخاطر المناخية: التحديات والتكيف».

سلّطت المداخلات العلمية الضوء على ضرورة مراجعة أساليب تسيير الموارد المائية، والبحث عن حلول مستدامة تضمن تأمين احتياجات السكان والقطاعات الاقتصادية، في ظل تذبذب التساقطات المطرية وتراجع مخزونات السدود خلال فترات الجفاف.

وفي هذا السياق، أوضح علي بوتاتة، المدير المركزي بالوكالة الوطنية للسدود والتحويلات، أنّ التغيّرات المناخية تفرض تحديات متزايدة على استقرار الموارد المائية المخزنة، بالنظر إلى تعاقب فترات الجفاف التي قد تمتد لثلاث أو أربع سنوات، مقابل تسجيل فترات ترتفع فيها درجات الحرارة عن معدلاتها الفصلية، وهو ما ينعكس على مستويات امتلاء السدود.

وكشف بوتاتة عن وجود أكثر من 60 موقعا عبر الوطن قابلا لإنجاز سدود جديدة، تخضع للدراسات والبرمجة وفق الأولويات الاستراتيجية وخصوصية كل منطقة، مؤكّدا أنّ التوجّه نحو تحلية مياه البحر لا يعني التخلّي عن تطوير منشآت تخزين المياه السطحية.

من جهته، قدّم الخبير في الموارد المائية أحمد كتاب قراءة شاملة لواقع الأمن المائي في الجزائر، معتبرا أنّ الإشكال لم يعد مرتبطا فقط بتوفير المياه، بل أصبح يتعلّق بتحقيق «السيادة المائية»، من خلال التحكّم في مختلف مصادرها وتحسين تسييرها واقتصادها.

وأشار إلى أنّ الجزائر انتقلت من 13 سدّا سنة 1962، بطاقة تخزين لم تتجاوز 500 مليون متر مكعب، إلى 82 سدا حاليا بسعة تقارب 8 مليارات متر مكعب، غير أنّ امتلاء هذه المنشآت لا يتجاوز، بحسب تقديره، 40 إلى 50 بالمائة في ظل الظروف المناخية الحالية، فضلا عن ضياع كميات معتبرة من المياه بسبب التسرّبات والتوحل.

كما ثمّن توجّه الدولة، نحو توسيع قدرات تحلية مياه البحر، خاصة قرار رئيس الجمهورية توجيه المياه المحلاة إلى المناطق الداخلية، وعدم حصر الاستفادة منها في الولايات الساحلية، مع تمديد شبكات التحويل إلى مسافات تصل إلى 250 كيلومترا عن الشريط الساحلي.

ودعا في ختام مداخلته إلى إنشاء مجلس للسيادة المائية يتولى التنسيق بين مختلف القطاعات والمتدخّلين، مع إعطاء أهمية أكبر للتكوين والبحث العلمي وتشجيع المؤسّسات الناشئة، وتكييف النشاط الفلاحي مع الإمكانات المائية المتاحة، حتى لا تستنزف الزراعات المستهلكة للمياه الموارد المحدودة.

البليدة : أحمد حفاف



الثلاثاء 17 نوفمبر,2026 15:39

الجزائر تعيد تنظيم مخزون الطوارئ.. قرارات جديدة تشمل جميع الولايات



سيد علي أمين



أقرت الجزائر إطارًا تنظيميًا جديدًا لتكوين الاحتياطات الاستراتيجية المخصصة لمواجهة الكوارث، يشمل تسعة أصناف من المواد والتجهيزات الأساسية، تتقدمها المياه الصالحة للشرب والمواد الغذائية والأدوية ومستلزمات الإيواء والطاقة. ويحدد التنظيم آليات اقتناء هذه المخزونات وتخزينها وتجديدها وتوزيعها على المتضررين، مع استحداث قاعدة معطيات رقمية لمتابعتها، وإمكانية تعبئة احتياطات الولايات لمساندة المناطق المنكوبة، على أن تتحمل ميزانية الدولة تكاليف اقتنائها وتسييرها وصيانة منشآت تخزينها.

وجاءت هذه الإجراءات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 26-353، المؤرخ في 8 نوفمبر 2026، والموقع من الوزير الأول سيفي غريب، والمنشور في العدد 79 من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ 15 نوفمبر 2026.

ويتضمن النص 24 مادة موزعة على خمسة فصول وملحقًا يحدد قائمة الاحتياطات، تطبيقًا للقانون رقم 24-04 المؤرخ في 26 فبراير 2024، المتعلق بالوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة، ولا سيما مواده 77 و78 و79.

كما يستند إلى الأحكام المتعلقة بالأملاك الوطنية والبلدية والولاية والصحة والصفقات العمومية، وتنظيم مخططات النجدة وصلاحيات السلطات المحلية.

تسعة أصناف من الاحتياطات..
من الغذاء والدواء إلى الطاقة والإيواء

وحدّد المرسوم التنفيذي رقم 26-353، في الملحق المرفق به، تسع فئات من الاحتياطات الاستراتيجية المخصصة لمواجهة أخطار الكوارث، تشمل المياه الصالحة للشرب وخزانات التخزين والصهاريج المتنقلة وأنظمة الترشيح والتنقية، إلى جانب هياكل الإيواء المؤقتة والأسرّة المزدوجة والأفرشة وأكياس النوم والحمامات والمراحيض المتنقلة.

وفي مجال التموين الغذائي، تضم القائمة الوجبات الجاهزة للاستهلاك والمصبرات والحليب المجفف العادي والمخصص للرضع، فضلًا عن العجائن والبقول، مع توفير لوازم وأواني الطبخ والمواقد وأجهزة التبريد. أما الاحتياطات الصحية، فتشمل الأدوية الأساسية وأدوية الطوارئ والأمراض المزمنة، وأجهزة العلاج والقياس، والعتاد الطبي وتجهيزات الجراحة الخفيفة وأكياس حفظ الجثث.

كما تمتد الاحتياطات إلى الألبسة الضرورية الملائمة لمختلف الفئات العمرية والظروف المناخية، ومصادر الطاقة وأجهزة التدفئة والتكييف ومعدات تخزين الوقود والإنارة، فضلًا عن مواد النظافة الجسدية ووسائل تسيير النفايات والتنظيف، والمستلزمات المدرسية والترفيهية للأطفال.

وبموجب المادة الثانية، يمكن تحيين قائمة المواد والتجهيزات عند الاقتضاء بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالداخلية ووزير المالية والوزراء المعنيين، فيما تنص المادة الرابعة على تحديد حجم الاحتياطات وفق الإحصائيات المتعلقة بعدد السكان وفئاتهم وطبيعة الأخطار المحتملة في كل منطقة، بما يربط تكوين المخزونات بالاحتياجات الفعلية على المستوى المحلي.

مخزونات على ثلاثة مستويات
وقاعدة رقمية لمراقبتها

يرسي المرسوم التنفيذي رقم 26-353، المنشور في العدد 79 من الجريدة الرسمية، نظامًا لتكوين الاحتياطات الاستراتيجية المخصصة لمواجهة أخطار الكوارث وتسييرها، يقوم على توزيع المخزونات بين المستويات الوطني والولائي والمشترك بين الولايات، مع تحديد آليات الاقتناء والتخزين والتموين والرقابة والتمويل.

وبموجب المادتين الخامسة والسابعة، يُنشأ الاحتياطي الاستراتيجي الوطني بقرار من الوزير المكلف بالداخلية. ويوضع تحت سلطته، ويشمل خصوصًا المواد والتجهيزات التي يتطلب اقتناؤها نفقات مالية مهمة تتحملها ميزانية الدولة. أما الاحتياطي الولائي، فيُنشأ بموجب مقرر من الوالي ويخضع لسلطته، بما يسمح بتوزيع الموارد وفق طبيعة الأخطار والاحتياجات المحلية.

وفي المقابل، تنص المادة السادسة على تعبئة الاحتياطات الاستراتيجية المشتركة بين الولايات عند وقوع كارثة، بقرار من وزير الداخلية، من خلال توجيه موارد الولايات القادرة على تقديم الدعم نحو الولايات التي تواجه نقصًا في احتياطاتها. كما تُحدد الاحتياجات، وفق المادة الرابعة، استنادًا إلى المعطيات الإحصائية، ولا سيما عدد السكان وتوزيعهم حسب الفئات وطبيعة الأخطار المحتملة في كل منطقة، مع التنسيق مع الهيئات المكلفة بإنشاء المخزونات الاستراتيجية الأخرى وتسييرها.

إبرام عقود مع ممونين لتوفير المواد القابلة للتلف

وفي مجال التموين، تجيز المادة التاسعة إبرام عقود مع ممونين لتوفير المواد القابلة للتلف أو التي تتطلب شروط تخزين خاصة، على أن يلتزم المتعاملون بتوفير الكميات المتفق عليها عند وقوع الكارثة، وحفظها في مخازن ملائمة وضمان تجديدها دوريًا. كما تُلزم المادة العاشرة بتحديد مواقع التخزين وإحداثياتها الجغرافية ضمن العقود، إلى جانب طبيعة المواد والكميات وشروط الحفظ والتخزين.

أما التسيير، فتحدد المادة الثالثة عشرة كيفية تعيين المسؤولين عن الاحتياطات الوطنية والولائية، فيما تسند المادة الرابعة عشرة إليهم مهام اقتناء المواد والتجهيزات، ومتابعة استعمالها، وإجراء الجرد، ومراقبة شروط التخزين، وضمان التجديد الدوري للمخزونات، وتوفير الكميات الضرورية عند وقوع الكوارث، فضلًا عن إعداد تقارير مفصلة بشأن المواد المستعملة والجهات المستفيدة.

وتعزيزًا للرقابة، تنص المادة التاسعة عشرة على إنشاء قاعدة معطيات رقمية لدى وزارة الداخلية، توضع تحت تصرف المسؤولين عن تسيير الاحتياطات الاستراتيجية، وتتيح متابعة وضعية المخزونات على المستويين الوطني والولائي. وعند وقوع كارثة، تُنشأ بموجب المادة السابعة عشرة لجنة ولائية لإحصاء المنكوبين وتوزيع المواد والتجهيزات واللوازم المكونة للاحتياطات، بينما تسمح المادة الثامنة عشرة بتخصيص هذه الموارد بصورة نهائية أو مؤقتة، مع استرجاع التجهيزات القابلة لإعادة الاستعمال وإعادة إدراجها ضمن المخزون.

كما تجيز المادة الخامسة عشرة استخدام الاحتياطي الاستراتيجي الوطني في تقديم المساعدات الإنسانية إلى الخارج، بقرار من وزير الداخلية، في إطار التضامن الدولي، مع إبقاء تعبئة الاحتياطات الولائية خاضعة للسلطة المختصة وفق المادة السادسة عشرة.

أما في الجانب المالي، تُحمّل المادة الحادية والعشرون ميزانية الدولة نفقات اقتناء الاحتياطات الاستراتيجية وتسييرها واستعمالها. إلى جانب إنجاز وصيانة منشآت تخزينها. كما تُخضع المادة الثانية والعشرون المخزونات الموجودة عند صدور المرسوم لعملية جرد موثقة بمحاضر رسمية، فيما تلزم المادة العشرون الوالي المختص إقليميًا بإرسال تقرير إلى وزير الداخلية عن استعمال الاحتياطات عند انتهاء مرحلة ما بعد الكارثة.

قائمة الاحتياطات الاستراتيجية بعنوان أخطار الكوارث

طبيعة الاحتياط	التعيين
المياه	– المياه الصالحة للشرب، خزانات وصهاريج متنقلة لتخزين المياه وأنظمة الترشيح والتنقية.
هياكل الإيواء	– الهياكل المؤقتة للإيواء، – الأسرة المزدوجة، الأفرشة وأكياس النوم، – حمامات ومراحيض متنقلة.
المواد الغذائية	– الوجبات الغذائية الجاهزة للاستهلاك، والمصبرات، الحليب المجفف (العادي وكذا الخاص بالرضع)، العجائن والبقول... إلخ.
تجهيزات ومعدات الطبخ	– لوازم وأواني المطبخ الضرورية والمواقد وأجهزة التبريد.
الأدوية واللوازم الطبية	– الأدوية الأساسية، – أجهزة العلاج الخاصة، – أدوية الطوارئ، – الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة، – لوازم متخصصة للقياس، – عتاد طبي وتجهيزات وأدوات الجراحة الخفيفة، – أكياس حفظ الجثث.
الألبسة والاحتياجات الخاصة	– الألبسة الضرورية الملائمة للطقس لمختلف فئات الأشخاص والأعمار.
مصادر الطاقة والتدفئة والتكييف والإنارة	– مختلف مصادر الطاقة، – أجهزة التدفئة والتكييف، – معدات تخزين الوقود، – أجهزة الإنارة.
مستلزمات النظافة والتنظيف	– المواد الخاصة بالنظافة الجسدية لمختلف فئات الأشخاص والأعمار، – وسائل تسيير النفايات ومواد التنظيف.
المستلزمات التعليمية	– الأدوات المدرسية والترفيهية للأطفال.

الصيد البحري والمنتجات الصيدية
Fisheries and Aquaculture

النصر ANNASR يومية كل القراء
الصفحة: 08

إنتاج الأسماك منذ بداية العام تجاوز 5 آلاف طن بالطارف

تصدير أكثر من ألفي قنطار من المنتجات البحرية

سجل قطاع الصيد البحري بولاية الطارف، منذ بداية السنة، حركية متزايدة في مجال تصدير المنتجات البحرية نحو الأسواق الخارجية، حيث تجاوزت الكميات المصدرة 2200 قنطار، جلها من الأسماك الراقية والقشريات والرخويات، قامت بها 7 مؤسسات تابعة لمتعاملين اقتصاديين، من بينهم 3 متعاملين ينحدرون من ولاية الطارف، وجهوا منتجاتهم نحو عدد من الوجهات الخارجية، على غرار تونس وفرنسا وإيطاليا وبعض الدول الأوروبية الأخرى، في مؤشر يعكس تنامي قدرات القطاع على اقتحام الأسواق الخارجية والاستفادة من المؤهلات البحرية التي تزخر بها المنطقة.

وحسب مدير الصيد البحري لولاية الطارف، فإن هذه الحركية التجارية التي يعرفها القطاع، تأتي في سياق المساعي الرامية إلى تثمين الثروة السمكية المحلية وتوسيع منافذ تسويقها، من خلال تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على ولوج مجال التصدير وتنويع الوجهات التجارية، بما يسمح برفع القيمة الاقتصادية للمنتجات البحرية وتعزيز مساهمة قطاع الصيد البحري في تنويع الصادرات الوطنية خارج المحروقات، فضلا عن توفير مداخيل إضافية لفائدة المهنيين والمتعاملين الناشطين في الشعبة.

وتكتسي هذه النتائج، يضيف المصدر، أهمية خاصة بالنظر إلى تنوع المنتجات البحرية التي تشملها عمليات التصدير، لاسيما الأصناف السمكية ذات القيمة التجارية المرتفعة، إلى جانب القشريات والرخويات التي تعرف طلبا في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يفتح آفاقا أوسع أمام مهنيي القطاع لتطوير نشاطهم وتحسين قدراتهم الإنتاجية والتسويقية، مع الحرص على احترام معايير الجودة وشروط الحفظ والنقل المعمول بها في التجارة الدولية.

وبالموازاة مع الحركية المسجلة في مجال التصدير، عرفت ولاية الطارف وفرة في إنتاج الأسماك الزرقاء، حيث تجاوزت الكميات المنتجة منذ بداية السنة، 5 آلاف قنطار، 80 بالمائة منها سردين "سمك أزرق" وهو ما يعكس تحسنا في نشاط الصيد البحري، مدعوما بزيادة عدد الخرجات إلى عرض البحر بنسبة 40 بالمائة، في خطوة اتخذها المهنيون لتعويض الخسائر المسجلة خلال الفترات الماضية واستدراك التراجع الذي عرفه النشاط، من خلال تكثيف الجهد البحري ورفع وتيرة عمليات الصيد، حيث ساهمت هذه الديناميكية، يردف مصدرنا، في تعزيز العرض من المنتجات السمكية، خاصة الأصناف الزرقاء التي تحظى بإقبال واسع من المستهلكين، بالنظر إلى أهميتها الغذائية وأسعارها التي تجعلها في متناول شريحة واسعة من العائلات وهو ما يفرض في المقابل، يقول مدير الصيد البحري، ضرورة تنظيم عمليات التسويق والتحكم في مسار التوزيع، بما يضمن توجيه المنتوج البحري من الموانئ ومواقع الإنزال نحو المستهلك في ظروف ملائمة والحد من تعدد الوسطاء والمضاربة التي قد تنعكس على الأسعار.

وفي هذا الإطار، يبرز الرهان على تحسين آليات تنظيم تسويق المنتجات البحرية، من خلال تعزيز التنسيق بين الصيادين والتجار ومختلف المتدخلين والعمل على تقليص حلقات التوزيع وضمان انسيابية نقل المنتوج البحري نحو الأسواق، بما يسمح بتثمين جهود المهنيين وتحقيق التوازن بين مصالح المنتجين والقدرة الشرائية للمستهلكين، فضلا عن تفادي ضياع الكميات المنتجة بسبب تأخر التسويق أو ضعف إمكانات التخزين والتبريد.

وتؤكد المؤشرات المسجلة بولاية الطارف، أن قطاع الصيد البحري يتوفر على فرص حقيقية لتوسيع نشاطه، سواء من خلال رفع الإنتاج أو تعزيز الصادرات وتطوير شبكات التسويق، خاصة في ظل وجود مؤهلات طبيعية وبحرية تسمح بتنويع وتوفير منتجات سمكية ذات قيمة تجارية، في حين يبقى التحدي المطروح مستقبلا، هو تحويل هذه الحركية إلى نشاط اقتصادي مستدام، عبر مرافقة المتعاملين الاقتصاديين وتشجيع الاستثمار في التبريد والتوضيب والتحويل أمام العجز المسجل في هذا الجانب، بما يعزز تنافسية المنتجات البحرية للولاية في الأسواق الخارجية ويرفع من مساهمتها في التنمية المحلية وتلبية حاجيات السوق من الأسماك بأصنافها.

نوري.ح

النصر ANNASR
يوميـــة كـــل القـــزاء
الصفحة: 08

صيد 10 قناطير من سمك البلطي بالرميلة في خنشلة

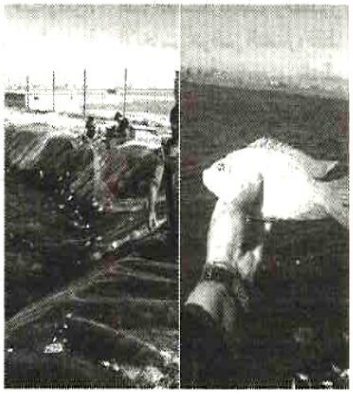
استحـــداث نقطـــة بيـــع متنقلـــة لتسويـــق منتجـــات تربيـــة المائيـــات

انطلقت ببلديـة الرميلة في ولاية خنشلـة، أمس الثلاثاء، عملية قنص 10 قناطير من سمك البلطي الأحمر، فيما تم استحداث نقطة بيع متنقلة لتسويق منتوج تربية المائيـات، في إطار دعم الإنتاج المحلي وتشجيـع تسويـق المنتجـات السمكيـة بمختلـف البلديات وتوفيرها للمستهلكين بأسعار مناسبة.

وأكد المدير الجهوي للصيد البحري وتربية المائيات بقالمة، فوزي هبيتـة، في تصريح للنصر، قنص 10 قناطير مـن سمك البلطـي تيلابيا، بمزرعـة تربية المائيـات غزالة، بحضور إطـارات المديرية الجهوية للصيد البحري وتربية المائيات وكل الفاعلين، على أن يتـم توفيرهـا للمستهلكـين للاستجابة للطلب المتزايد علـى منتجات تربية المائيـات، فيما استفاد صاحـب المزرعة مـن العـلاوة التحفيزيـة التـي تضمنها القرار الوزاري المشترك بين وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيديـة ووزارة المالية والذي يأتـي تطبيقا لأحـكام المادة 116 من قانـون المالية لسنـة 2024، مـن أجل رفـع القـدرات الإنتاجية لشعبة تربيـة المائيات، من خـلال استفادة منتجي سمك البلطي من علاوة تحفيزية قدرها 50 دج لكل كيلوغرام واحد من سمك بلطي ينتج، في حال توفر الشروط اللازمة، خاصة وأن تكون ممارسة نشاط تربية المائيات مرخص بها وأن تتجاوز كمية الإنتاج 400 كيلوغرام لكل عملية قنص وأن يكون الوزن الأدنـى علـى الأقل 250 غراما للوحـدة من سمك البلطي الأحمر وأن يساوي أو يفوق الحجم التجاري الأدنى لسمك البلطي، 18 سنتيمترا للوحدة.

وأفـاد المسـؤول، باستحـداث نقطـة بيـع متنقلة لتسويـق سمـك البلطـي الأحمـر، في إطـار دعم الإنتاج المحلي وتشجيع تسويق المنتجات السمكية بمختلـف البلديات، لتضاف إلى نقطـة البيع الثابتة وسـط مدينـة خنشلـة، في خطوة تهـدف لتقريب هـذا المنتوج مـن المستهلـك وتوفير سمـك طازج وبأسعار تنافسيـة مباشرة من المنتج إلى المستهلك دون وسطـاء، ضمن مساعي دعم تسويق منتجات تربية المائيات وتشجيـع استهلاك الأسماك المنتجة محليا، إلى جانب تقريب هذه المنتجات من المواطنين وتسهيـل حصولهم عليها عـبر نقطتي بيع بولاية خنشلة، على أن تتكفل فرق مختصة بعملية المراقبة ومتابعة شروط وسلامة تسويق سمك البلطي .

وأشـار المسـؤول إلى استفـادة 50 شخصـا من الفلاحـين والمستثمريـن وإطـارات المصالـح



الإداريـة والطلبـة الراغبـين في ولـوج مجـال الاستثمـار، مـن دورة تكوينيـة في مجال التربية السمكية المدمجة مـع الفلاحة، نظمت، مؤخرا، من طرف الغرفـة المشتركة مـا بين الولايـات للصيد البحـري وتربيـة المائيـات والمديريـة الجهويـة بولايـة قالمة وتحت إشـراف بيداغوجـي من المعهد التكنولوجي للصيد البحري وتربية المائيات بالقل، في إطـار دعم وتطوير نشاط تربية المائيات وتعزيز إدماجه في الوسـط الفلاحي، حيث سمحت الدورة بتعزيز المعـارف النظرية والتطبيقية للمتكونين في مجال تربية سمك البلطي تيلابيا والتعريف بآليات استغـلال الأحواض الفلاحية في تربيـة الأسماك، بمـا يسهـم في تنويـع الإنتـاج وتحسـين مردودية الاستثمارات الفلاحية.

وقـد تم توزيـع شهـادات متابعة التكويـن لفائدة المعنيـين، لمرافقتهم في تجسيـد مشاريع استثمارية منتجـة ومستدامة، فيمـا تم التنسيـق بين مديرية الصيد البحري وتربية المائيات لولاية قالمة ومختلف الجهـات المسؤولـة، علـى غرار الغرفـة المشتركة ما بـين الولايـات للصيد البحري وتربيـة المائيات ومديرية التشغيـل ووكالات التنميـة المقاولاتية، تسيير القرض المصغر ومختلف القطاعات المعنية والخدمات الجامعيـة والصندوق الجهـوي للتعاون الفلاحي، لعرض حصيلـة استحـداث المحـلات التجارية ونقاط بيع منتجات تربية المائيات، الممولة في إطار أجهزة الدعـم والمرافقة، في سياق تشجيع المنتـج وتوسيـع قنـوات التسويق محليـا مباشرة للمواطن.

كلثوم رابية